



التقرير الوطني للجمهورية
اليمانية حول التنمية المستدامة
مؤتمر الأمم المتحدة إليمقدم
حول التنمية المستدامة
ريو دي جانيرو البرازيل،
يونيو 2012

١١302012/١05/١

جدول المحتويات

المقدمة : أولاً	3
السياسي الالتزام تجديدي - ثانيًا	4
الالتزامات	5
المستدامة للتنمية الثلاث الركائز اطار في المحرز التقدم	6
1) الاقتصادية الركيزة اطار في المحرز التقدم	6
خلال اليمني الاقتصاد شهدها التي التطورات a)	
الماضيين العقديين	6
من والإقليمية العالمية الشراكة مجال في التطورات b)	
التنمية أجل	8
2) الاجتماعية الركيزة اطار في المحرز التقدم	8
الفقر على القضاء : الأول الهدف	9
الابتدائي التعلمي تعميم تحقيق : الثاني الهدف	9
وتمكين الجنسين بين المساواة تعزز : الثالث الهدف	
المرأة	10
الأطفال وفيات معدل تخفيض : ابع ال هدف	11
الأمهات صحة تحسين : الخامس الهدف	11
وغيرهما والملاهي الإيدز فيروس مكافحة : السادس الهدف	
الأمراض من	11
3) البيئية الركيزة اطار في المحرز التقدم	11
والبرامج السياسات في المستدامة التنمية مبادئ إدماج v	
الوطنية	11
البيئية الاستدامة مؤشرات بعض في التطور v	13
وتنفيذه الدولية الاتفاقيات إلى الانضمام v	14
الرئسيية المجموعات إشراك v	15
16 والناشئة الراهنة التحديات	
المستدامة للتنمية سياق في الأخضر الاقتصاد - ثالثا	
الفقر على والقضاء	20
1- الأخضر الاقتصاد مفهوما	21
2- اليمني في المستدامة مية التن وتحديات الأخضر الاقتصاد	21
3- الأخضر الاقتصاد في للمساهمة لليمني المتاحة الفرص	21
4- الأخضر بالاقتصاد العلاقة ذات والمبادرات الجهد	22
5- الأخضر الاقتصاد لنمو ومواتية بيئية لتهيئة العمل إطار	
اليمني في	23
25 المستدامة للتنمية المؤسسة الإطار تعزز - رابعاً	

في المستدامة للتنمية المؤسسي إطار ال في لتغيرات ا	25
اليمين	25
الحالي المؤسسي الإطار مكونات	25
الحكومية الجهات مع بالتنسيق المعنية اليات	25
الرئيسي يين المصلحة وأصحاب	26
والقيود التحديات	26
المؤسسي الإطار لتعزز اللازمة الإصلاحات	26
المتابعة العمل إطار - خامسا	28
التنمية لتحقيق اليمين أمام الرئيسي تالاولوي أ)	28
المستدامة	28
المحرز التقدم وقياس تسريع ب)	31

المقدمة أولاً :

مرحلة الإعداد

تأتي مشاركة الجمعية اليمانية في مؤتمر الأمم المتحدة (ريو+ 20)، في وقت مرت وما زالت تمر فيه للتنمية المستدامة بظروف بالغ الصعوبة والتعقيد، أبرز ملامحه، ارتفاع معدلات الفقر والعوز والبطالة، وتراجع مستوى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والمواصلات والطاقة وغيرها من الخدمات الضرورية، وتدهور الأوضاع الأمنية، وضعف في بعماعيير الحكم الرشيد. الالتزام وقد ازدادت وطأت هذه التحديات خلال العام 2011، بفاعل الاحتجاجات الشعبية العارمة التي اجتاحت البلاد والمنطقة، فيما عرف بموجة الربيع العربي.)

لقد حظي اليمين في ظل هذا التحدي بفرصة هامة للتوافق يمي والدولي السياسي الوطني بدعم وإسناد من المجتمع الإقل الذي عبرت عنه المبادرة الخليجية وآلياته التنفيذية المزممة، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم (2014) بشأن اليمين، والتي شكلت مرجعية حكمة لمرحلة انتقالية تستمر عامين، تنتهي بحلول العام 2014، ومع ذلك ما يزال اليمين يعي وضع أمنني والاقتصادي، والاجتماعي، هشاً على المستوى السياسي واليقتضي التزاماً كاملاً بمتفضيات المبادرة الخليجية وآلياته التنفيذية والالتزام تاماً بقرار مجلس الأمن.

لقد حرصت الجمعية اليمانية، على الرغم من كل تلك التحديات، على تقديم تقريرها الوطني إلى هذا المؤتمر التأكيد شراكته الكاملة مع الموقر، مغتنمة الفرصة لإعداد المنظومة الدولية في مساعيها النبيلة من أجل عالم أفضل تنعم فيه البشرية جمعاء بالأمن والسلام والرخاء والعدالة والتنمية المستدامة.

وتؤكد الجمعية اليمانية التزامها السياسي الكامل بتعهداتها نحو العمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق لتنمية المستدامة، متطلعة في ذات الوقت إلى دعم المجتمع الدولي لجهوده الرامية إلى تحقيق معدلات تنموية عالية

ومستدامة تمكّنها من اللحاق بركب التقدم العالمي والإسهام
الفاعل في مسيرة الحضارة الإنسانية .
نشارك العالم في أنونتيحة لتلك المعاناة عقدنا العزم على
تقريرنا الوطني برغم ظروفنا وإعداد ريو 20+ مؤتم
والمؤسسية الصعبة وهي فرصة لكي نبين الأمنية الاقتصادية و
سنفي وأننا شريك ضمن المنظومة بأن المنظومة الدولية
بكافة التزاماتنا وتعهداتنا نحو المجتمع الدولي في الوقت
قيق التي نرحب بأيدي الطاهرة التي تم دنا بالعون لتح
بركب التقدم وتحقق إلحاق عدلات تنموية عالية ونستطيع
أنفسنا نقطع على سياسي وهذا التزام أفضل لقفزات نحو غدا

-وبناء على تلك الالتزام قامت وزارة المياه والبيئية
الهيئية العامة لحماية البيئية بتشكيل لجنة وطنية للأعداد
20+ بمشاركة الجهات والتحضير لمؤتمر التنمية المستدامة ريو
الحكومية وغير الحكومية وعقدت عدد من الاجتماعات برئاسة
قائدات مع لوزير المياه والبيئية تلاها عقد سلسلة من ال
الجهات ذات العلاقة والمختصين من قبل الاستشاريين
المكلفين بإعداد التقرير وتم استعراض النتائج من خلال ورشة
رجت الورشة بتوصيات مهمة وتم عمل دعوي لها كافة الجهات وخ
المسودة إعادة استيعاب كافة الملاحظات والتوصيات عقبها
للتقرير للجهات ذات العلاقة لإبداء الملاحظات الأولية
النهائية حول التقرير .

19 مايو 2012 -تشارك اليم خلال الفترة 17وعلى نفس السياق
يع المستوى بجمهورية قزخستان بوفد رفال إسلامي في المؤتمر
برئاسة وزير المياه والبيئية للمشاركة واستعراض نتائج
التقرير الوطني .
إلى تشارك اليم بوفد رفيع المستوى أن انه من المتوقع كما
عبد رزار خالد وزير المياه الأستاذقة ريو 20+ برئاسة
وعدد من المسئولين والمختصين .والبيئية

على المستوى الدولي والإقليمي

لقد بدأت المشاورات التي تسبق انعقاد مؤتمر ريو 20+ منذ
العام الماضي على المستوى الدولي والإقليمي وذلك للتشاور
الوطنية على الانخراط بشكل أكبر في فعاليات القدرات وبناء
ريو 20+ وكذلك لضمان مواصلة الجهود لتنفيذ نتائج المؤتمر
والإقليمي ومنظمات حيث تسهم الدول والمنظمات الدولية
الشباب والعنصر النسوي وغيرها من الفعاليات بشكل فاعل
لإنجاح هذه التظاهرة العالمية .

**ومن هنا والإقليمي عقدت سلسلة من الاجتماعات الدولية
وهي كلها تصب في الإسلامية الاجتماع العربي والاجتماع الدول
سياق الجهود المبذولة لإنجاح مؤتمر ريو 20+.**

هداف ريو 20+: أ

- من أجل التنمية المستدامة تجديد الالتزام السياسي تأمين
- حول التنمية القمة التقدم المحرز حتى الآن تقييم
- نتائج تنفيذ للثغرات في المستدامة والمتبقي
- الجديدة والناشئة التصدي للتحديات

تجديد الالتزام السياسي-ثاني

الالتزامات

- ❖ تؤكد الجمهورية اليمنية التزامها بالعمل مع كافة دول العالم والشركاء في تحقيق التنمية المتوازنة من خلال مجتمع عادل القضاء على جميع أشكال الفقر والعمل على بناء يوفر للإنسان اليمني الاستقرار المعيشي والازدهار والحياة الكريمة .
- ❖ كما وأنها لفرصة رائعة ان نؤكد من جدي التزامنا بمواصلة الجهد المبذولة لدفع عجلة التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا للوصول الى تحسين حياة ريحة الفقراء والنساء والأطفال المواطن اليمني وخاصة ش وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الضعيفة .
- ❖ ومع ادراكنا للحاجة إلى تعزيز التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من خلال جهودنا الوطنية والإقليمية والدولية ، نؤكد على ان ذلك ينبغي ان تركة ، ومبدأ حق الدول في يتم وفقا لمبدأ المسؤوليات المش السيادة على مواردها الطبيعية ، وبما لا يخل بالتنمية المستدامة .
- ❖ ان التقدم البطني لليمن في السنوات السابقة ، في تحقيق التنمية المستدامة بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية ، يعوود في جزء منه الى الادارة السيئة وعدم الاهتمام الطبيعية ، وعدم جديّة الالتزام السياسي بتحقيق بالموارد والتنمية المستدامة وعدم التنفيذ الفعال للاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية ، مما اعاق تحقيق تقدم كبير على المستوى الوطني .
- ❖ ان اليمن التي تشهد في الوقت الراهن تحولات سياسية عوامل المسئولة تجاوز الواجتماعية هامة ، تؤكد عزمها على التقدم البطني ، في تحقيق التنمية المستدامة في عن السنوات السابقة بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية ، الوصول الى الأهداف المرجوة على الصعيد الوطني ، ومن ثم بإرادة سياسية قوية لدمج القضايا البيئية والاجتماعية في التزامها بالتنمية المستدامة سياساتها الاقتصادية وتعززها وتنفيذ جدول أعمال القرن 21 والاتفاقات ذات الصلة من خلال تفعيل السياسات والخطط الوطنية ، والتشريعات والمؤسسات الوطنية ، وتنفيذ الالتزامات المترتبة حيال الاتفاقات البيئية الدولية التي صادقت عليها ، والتعاون رض لتخفيف الضغوط على الموارد والتآزر مع كافة شعوب الالطبيعية للأرض ، ومراعاة القدرة الاستيعابية للنظم "الإيكولوجية" ، لضم ان مستقبلنا المشترك على هذا الكوكب ونؤكد التزامنا بإشراك المجتمع والرئسية من أصحاب المصلحة بما فيهم القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ث العلمى ، والسلطات المحلية والجامعات ومراكز البحث والنقابات المهنية والمنظمات النسائية والشبابية والإعلاميين وغيرهم من الفئات ، وندرك ان تحسين مشاركة هؤلاء يعتمد على تعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات وبناء قدرات المجتمع المدني من اجل مشاركة افضل في صنع

ل . وفي هذا الصدد، من الضروري القرار والمراقبة والمساءلة العمل من أجل وصول الجمعي إلى المعلومات بسهولة ويسر. و نحن ندرك بان القطاع الخاص بالذات يمكن ان يلعب دورا محوريا في تحقيقي التنمية المستدامة مما يجعلنا شركاء في العمل المستقبلي .

- ❖ ر و لابد من الاشارة الى قناعتنا بأن الاقتصاد الأخضر سيلعب دورا فاعلا في تحقيقي الأهداف والأولويات الأساسية ، ولا سيما القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي ، وتعزيز قاعدة الموارد الطبيعية ، وزيادة كفاءة استخدام الموارد ، وتشجيع انماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة ، وضمان والتحرك نحو تحقيقي التنمية المنخفضة الكربون ، وإدارة السلبيات للمياه ، وتأمين وصول الجمعي إلى خدمات الطاقة الحديثة ، والمدن المستدامة ، وإدارة الموائل والتنوع الحيوي ، وتحسين القدرة على التكيف والاستعداد لمواجهة الكوارث ، فضلا عن تحسين الصحة العامة ، وتنمية المستدام والشامل الموارد البشرية والنمو الاقتصادي والمنصف والمولد لفرص العمل ، بما في ذلك وبدرجة رئيسية للشباب .

- ❖ ومع تأكيدنا على ان مفهوما الاقتصاد الأخضر الذي سيتم التوافق عليه يجب ان لا يتعارض مع كونه وسيلة لتحقيقي التنمية المستدامة ، التي يجب ايضا أن تظل هدفا الأسمى خاوفنا من ان يترتب على التحول الى ، إلا اننا لا نخفي م الاقتصاد الأخضر اعباء اضافية ، او يضيف شروطا قد تعيق عملية التنمية للبلدان الفقيرة ، او تقلل من فرصها في الوصول الى الاسواق العالمية او التكنولوجيا بسهولة ويسر .

- ❖ ان الجمهورية اليمانية بوصفها احدى دول العالم الاقل نموا تحديات كبيرة في القضاء على الفقر والحفاظ على توازنه النمو ، والتحول إلى الاقتصاد الأخضر سوف يتطلب تعديلات هيكلية واسعة على صعيد السياسات والمؤسسات والتشريعات وغيره ، وهذا الى جانب المتطلبات الكبيرة الأخرى من الاستثمارات وبناء القدرات ، والتي ستحتاج الى على تكاليف إضافية لا يقوى اقتصاد اليمان الضعيف على تحملها . ن الدعم من المجتمع الدولي يعد أمرا إفي هذا الصدد . ضروريا .

- ❖ تؤكد اليمان على مواقفها المنسجمة مع مواقف المجموعة العربية ومقررات مؤتمر الدول الإسلامية و مجموعة دول اقتصاد الأخضر. ال77 والصين في كافة القضايا المعنية بال

- ❖ ومع ادراك اليمان للأهمية البالغة لإقامة وتطوير شراكة عالمية وإقليمية من أجل تحقيقي التنمية المستدامة ، فان تنمية تحديات رئيسية وأخرى مستجدة تواجه مساعي اليمان في هذا المجال ، تتمثل في محدودية القدرات التكنولوجية والاستيعابية الجاذبية البيئية الاستثمارية ، وضعف للاقتصاد الوطني ، وضعف القدرات التنافسية للصناعات غير النفطية في الأسواق الخارجية ، إلى جانب التطورات التكنولوجية المتسارعة لاسيما في تقنية المعلومات والاتصالات وضعف الاستثمارات

المحلية والخارجية في القطاع التكنولوجي والمعلوماتي وقلة
خصصة الكوادر المت

التقدم المحرز في اطار الركائز الثلاث للتنمية المستدامة

جهود اليمن نحو تحقيق التنمية المستدامة بركائزها الثلاث اتسمت
، الاقتصادية ، والاجتماعية ، والبيئية ، بالتفاوت الملحوظ بين
مستويات التقدم من ركيزة الى اخرى ، فعلى حين حدث تقدم نسبي في
اطار الركيزة الاجتماعية ، ولاسيما في مجال التعليم والصحة ،
ملحوظا ، بل تباطأته البيئية نجد ان الركيزتين الاقتصادية و
ض النواحي . وتراجعا في بع
والحال ان اليمن لا تزال أمامها تحديات كبرى قائمة ، خصوصا في
القضاء على الفقر وخلق فرص العمل ، والحق في التنمية الاجتماعية
والتماسك الاجتماعي ، وحقوق المرأة ، والحق في الحصول على
المعلومات ، واحتياجات الشباب وتحرير التجارة ، ونقل وتوطين
ولوجي الملائمة ، وآليات التمويل ، وبناء القدرات في التكن
المستدامة . مجالات التنمية

التقدم المحرز في اطار الركيزة الاقتصادية (1)

يستعرض هذا الجزء من التقرير موضوعين رئيسيين : الاول هو
التطورات التي شهدها الاقتصاد اليمني خلال العقدين الماضيين
2011 (في اطار برامج اصلاح ، والخطط التنموية ، -1990)
التخفيف من الفقر ، والأهداف الانمائية واستراتيجية
صاحبت هذا التطور . والثاني للألفية ، والتحديات التي
مجال الشراكة العالمية والإقليمية من أجل التطورات في
التنمية والذي يمثل الهدف الثامن من اهداف الألفية
التنموية .

التطورات التي شهدها الاقتصاد اليمني خلال العقدين الماضيين

1994 : اليمن الموحد في مواجهة التحديات-الفترة 1990 :
مرحلة حرجة لأداء الاقتصاد الوطني ، حيث شهدت اليمن تغيرات
اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة تمثلت في تحقيق الوحدة في
مايو 1990 ، تلاها بأشهر انفجار حرب الخليج الثانية التي
يون مغترب يمني من السعودية ودول تسببت في عودة قرابة مل
الخليج ، وفقدان تحويلاتهم التي تمثل مصدرا هام للتمويل
التنمية وانعكس ذلك على مستوى معيشة الفرد ورفاهيته .

2000 : تبني برنامج الإصلاحات والتخطيط -الفترة 1995

انتهاج إلى بادرت الحكومة في مطلع عام 1995 ، **التنموي :**
ين لمعالجة الوضع الراهن وتحريك عجلة النشاط مساريين متلازم
اعتماد برنامج - الأول الاقتصادي والتنموي : المسار
الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري بهدف تحقيق الاستقرار
في الاختلال الاقتصادي والحد من الضغوط التضخمية ومعالجة
اد الإعد-الموازين الداخلية والخارجية . . والمسار الثاني
2000 والتي استهدفت -والتنفيذ للخطة الخمسية الأولى 1996
الاقتصادية والمالية والنقدية ، وتحقيق الاختلال التصحيحي
زيادات هامة في النمو الاقتصادي ، والارتفاع من المزايا
النسبية في الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة .

را للمناخ الخطة لم تتمكن من تحقيق أهدافها ، نظراً إلى الاستثماري في اليمن خلال تلك الفترة الذي لم يكن موافقاً لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية ، حيث لم يسهم التمويل الخارجي إلا بنسبة ٣٦ بالمائة من إجمالي الاستثمارات ، بما فيها الاستثمارات النفطية ، وهي تقل عن ٥٠ بالمائة من دل نمو الناتج المحلي الإجمالي المخطط. ولذلك فمتوسط مع المحقق لم يتجاوز 5.5 في المائة ، مقابل 2.7 في المائة كما¹ الذي استهدفته الخطة وبنسبة انجاز 76 في المائة تعرض قطاع الزراعة خلال تلك الفترة لتغيرات ذات بصمات سلبية على الفقر ، حين انخفض إنتاج الحبوب بمتوسط سنوي ٣,٥ مقابل زيادة إنتاج المحاصيل النقدية بمتوسط ٩,٧ بالمائة ، بالمائة ومنه الأوقات بالمائة ، مما يشير إلى تدهور أوضاع مزارعي الكفاف وتحسن ربحية الزراعة التجارية .

2005 : التنفيذ المتزامن للخطة الخمسية -2001الفترة

الثنائية وإستراتيجية التخفيف من الفقر

خمسوية الثانية للتنمية الاقتصادية جاء إعداد الخطة الـ 2005 في الوقت الذي بدأت فيه - 2001 والاجتماعية " استراتيجيات التخفيف من الفقر " لبرامج وآليات تعاقدية ترتكز على استمرار الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية من ناحية ، وتأخذ في الاعتبار معالجة الآثار لك الإصلاحات من ناحية أخرى. وفي السلبية التي تنتج عن التخفيف من الفقر إستراتيجية الحكومة أعدتها في السياق 2005 ، بارتباط كامل مع الخطة الخمسية الثانية - للفترة 2003 ، فيما يتعلق بالغايات والأهداف على مستوى الاقتصاد الكلي والأولويات على مستوى القطاعات والبرامج والمشروعات جية الإستراتيجية .

كانت والإستراتيجية وفي المحصلة النهائية لتنفيذ الخطة النتائج المحققة أقل من المستهدف على صعيد النمو ونمى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل إذ الاقتصاد ، (، بين ما بلغ متوسط % 4.16 بالمائة) مقارنة بمعدل مخطط 5.3 بالمائة مقارنة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 5.5 بمعدل مخطط (8 بالمائة) . ولم يتجاوز معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 1.1 بالمائة (مقارنة وقد اثار بطء النمو الاقتصادي سلباً على . (% 3 بمعدل مخطط 2. حيث ارتفع معدل البطالة ، جهود الحكومة للتخفيف من الفقر 8 بالمائة في عام 2000 إلى 16.1 % البطالة من 11.2005² .

2010 - الخطة الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر 2006

- الخطة الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر 2006 إعدادتم التي استهدفت معدلًا طموحاً للنمو والاقتصادي يصل إلى ، 2010 توقعات في المتوسط خلال الفترة ، وذلك اعتماداً على % 7.1 مفرطة في التفاؤل فيما يتعلق بحجم التمويل من المصادر

¹ : 2005-2001

2001 (2005-2001)

² : 2006-2010

2006-2010

ولكن لم يحقق الناتج المحلي الإجمالي المحلي والمحلية والخارجية .
 الحقيقي سوى نمو بمعدل متوسط 3.4 بالمائة ، خلال الفترة
 2008 ، ويرجع هذا النمو أساساً إلى القطاعات غير - 2007
 ائمة ، في حين سجل القطاع النفطي والتي نمت بمعدل 2.8 بالم
 النفطي تراجعاً كبيراً خلال الفترة المذكورة بلغ في
 (، ويعود ذلك إلى التراجع غير المتوقع في % المتوسط) 6.9
 إنتاج النفط الخام ، الأمر الذي أسهم إلى جانب عوامل أخرى
 2008³ - في تباطؤ النمو والاقتصادي خلال الفترة 2006
 مراجعة نصف مرحلية إجراء في عام 2008 وإزاء ذلك الوضع تم
 للخطة الثالثة وفق منهجية أكثر واقعية في توقعات النمو و
 2010 وبمراجعة للمستجدات الاقتصادية - الاقتصادي للفترة 2009
 والتي من أهمها : الأخرى المحلية والدولية ، والاعتبارات
 توقع تراجع إنتاج النفط الخام وانخفاض حجم الموارد
 التي بنيت الخطة على أساسها ، وهي الحصول على الخارج
 حوالي 10 مليار دولار في حين بلغ حجم تعهدات المانحين في
 مؤتمر لندن عام 2006 حوالي 3.5 مليار دولار فقط مما استلزم
 مراجعة الأهداف والسياسات.

2011-الفترة 2009

تدهور الأداء الاقتصادي لليمن في عام 2009 ، كانعكاس
 تدهور الأوضاع الأمنية وانخفاض عائدات النفط ، إلى النصف ل
 تقريبا ، وانخفاض عائدات السياحة والتحويلات المالية . حيث
 والذي يعتبر النفطي، انخفض معدل النمو في القطاع غير
 وزاد العجز . % إلى 1.4 % 8 من 4.4 للمصدر الرئيسي
 كما الإجمالي ، من الناتج المحلي % إلى 10 % المالي من 3
 من الناتج المحلي % تدهور الحساب الجاري للبلد إلى 11
 ومع ذلك فإن معدل التضخم في عام 2008 (% الإجمالي) مقابل 5
 في عام 2008 (وإن كانت %) مقابل 19 % اعتمد ليصل إلى 3 .
 الأشهر الأخيرة من العام قد أظهرت ارتفاع المعدل مرة أخرى .
 عام 2009 بشكل كبير لم يصل إلى 3 وانخفضت المدخرات في
 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل 11 بالمائة في
 4. عام 2008) مظهرة حالة الاقتصاد المنهكة

اندلعت ثورة شبابية إذومثل العام 2011 عام استثنائي ،
 وشعبية واسعة في عموم البلاد تطالب بالتغيير وبناء دولة
 الأداء ديثة ، وكان لها تأثير بالغ على مدينة ديمقراطية ح
 الاقتصادي حيث تشيّر التوقعات الأولية إلى تسجيل الناتج
 المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو وسالب خلال العام 2011
 يصل إلى) 1.19 (في المائة ، و تراجع النمو في الناتج
 المحلي الإجمالي غير النفطي بحوالي) 3.19 (في المائة . في
 ن بلغ العجز الفعلي للموازنة العامة نسبة) 1.4 (في حي
 المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، وبنسبة زيادة بلغت

³ http://www.ycfs.com/index.php?option=com_content&view=article&id=96%3A2011-03-23-19-58-17&catid=43&Itemid=91&lang=ar

⁴ مجموعة - 2010 ربيع لليمن السنوي ربع الاقتصادي الاستعراض : المصدر
 صنعاء مكتب - الدولي البنك

http://www.ycfs.com/index.php?option=com_content&view=article&id=96%3A2011-03-23-19-58-17&catid=43&Itemid=91&lang=ar

25.1 في المائة عن العجز الفعلي في عام 2010. ونتيجة لذلك شهدت معدلات التضخم خلال العام 2011 ارتفاعاً كبيراً إلى حتى نوفمبر حوالى 3.19 في المائة، وبلغ متوسط سعر الصرف وسجل ميزان للمائة الدولار 2011 حوالى 5.238 ريال من الناتج % المدفوعات خلال العام 2011 عجزاً يصل إلى 7.4 المحلي الإجمالي وبمعدل زيادة بحوالى 32 في المائة عن العجز المتحقق في عام 2010، وتراجع صافي الأصول الخارجية (بنسبة 5.18) في لدى الجهاز المصرفي خلال العام 2010 بالمائة.

الأمم إلى الطريق

في مواجهة هذه التحديات، ونتيجة للاتفاقية الانتقالية التي ترعاها دول مجلس التعاون الخليجي، تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني، والشروع في عملية للإصلاحات التي تدعم مة السلام والاستقرار في البلاد، وتوفير الشروط اللازمة لتحقيق تنمية شاملة ومنصفة. وتؤكد حكومة الوفاق الوطني الحالية عزمها على تحقيق الاستقرار والسلام والتقدم والتنمية من خلال اتخاذ إجراءات طارئة لمعالجة الدوافع الأكثر إلحاحاً للصراعات والعنف، وتلبية الاحتياجات لوقت وضع وفي نفس الفورية للسكان في جميع مناطق اليمن. القيصير المدى واجتماعية على اقتصادية لتنمية أرضية (2013-)، من خلال وضع خطة انتقالية لسنتين (2012) والمتوسط وهي المدة الزمنية المحددة لحكومة الوفاق الوطني.

التطورات في مجال الشراكة العالمية والإقليمية من b) أجل التنمية

يطال مفهوماً الشراكة العالمية والإقليمية من أجل التنمية العلاقات التجارية، وتخفيف عبء الديون، وزيادة حجم المساعدات التنموية وشروط هذه المساعدات. وفيما يلي استعراضاً للتطورات في هذا المجال بالنسبة لوضع اليمن.

مىة ونصيب الفرد اليمنى من هامساعدات التن

على الرغم من تدني مؤشرات اليمن المتصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتي يتم اعتماده من قبل الدول والمنظمات المانحة كمعيار لتخصيص مساعداتها فإن نصيب الفرد اليمنى من المساعدات والقروض الميسرة لا يزال منخفضاً، ولا 15 دولاراً للفرد الواحد في المتوسط، مقارنة مع يتجاوز المئحة أن حوالى 44 دولاراً للفرد في الدول الأقل نمواً. كما من الناتج المحلي % 2 المقدمه لليمن لم تتجاوز نسبة 0.0 في عام 2005 % 0.4 إلى الإجمالي في عام 2008 بعد أن وصلت جات وتعد هذه النسب صغيرة بشكل عام مقارنة بالاحتياجات حجم المساعدات الدولية أن وعلى الرغم من التنموية لليمن. التي تم التعهد بها خلال وبعد اجتماع المانحين في لندن 2006 بلغت 76.5 مليار دولار، فإنه لم يتم صرف حتى الآن إلا 10 بالمائة من هذا المبلغ.

للاستقرار المرحلي لبرنامج ا- الدولي والتعاون التخطيطي وزارة : المصدر⁵
(الاعداد قيده مسودة) 2013-2012 والتنمية

الديون الخارجة

قد انخفض الدين على الرغم من الزيادة في القيمة الاسمية ، ف العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 38 بالمائة في عام 2004 إلى نحو 21 بالمائة في عام 2010. والأرقام معدل الدين العام أن للبنك المركزي اليمني تظهر الأخيرة أكتوبر في نهاية أمريكي الخارجي يبلغ 08.6 مليار دولار 2010⁶.

دعم لبناء القدرات التجارية للمساعدات المق

اليمن هي واحدة من أقل البلدان نموًا التي تسعى أنمع فان حجم المساعدات العالمية، للانضمام لمنظمة التجارة المقدمه لبناء القدرات التجارية لم تتجاوز نسبة 5.0 ، وبذلك تعتبر اليمن واحدة⁷ المساعدات أجمالي بالمائة من فادت من هذا النوع من المساعدات. استمن أقل البلدان التي

2) التقدم المحرز في اطار الركيزة الاجتماعية

منذ اعتماد الاهداف الانمائية للألفية حققت اليمن تقدما في هذه الأهداف ، واصطدمت بعوائق بعض المجالات التي تشملها وتحديات في مجالات أخرى عديدة ، تعزى إلى عوامل مختلفة وضعف تمويل السياسات منها بطء الأداء الاقتصادي ، وضعف القدرات المؤسسية وزيادة التوترات الاجتماعية ، السياسية والصراعات وغيرها .

المدقع والجوع القضاء على الفقر الأول: الهدف

إن الفقر في اليمن ليس حالة عابرة ، وإنما يرتبط بالهيكلة الاقتصادية والاجتماعية للدولة . ويعود الفقر للعديد من العوامل الطبيعية والبشرية والعوامل المحلية والإقليمية وقد شهدت الفقرة. والدولية التي اجتمعت لتخلق بيئية أفضل إلى وعلى الماضيين، ليمن زيادة كبرى في الفقر خلال العقود الماضية والنحو الذي يبرزه السياق التالي:

1) مستويات الفقر وفقا للقياسات الدولية

وفقا للمصادر الدولية كانت نسبة السكان الذين يعيشون على اقل من 25.1 دولار في عام 2000، معادلة وفقا لتعادل القوة ثم ارتفعت إلى 18 بالمائة في ائمة، بالم تبلغ 13 الشرائية ، وهي معدلات منخفضة جدا قياسا بالمعايير الدولية . ، 2005 عام غير انه عندما حدد خط الفقر الدولي بدخل مقداره دولاران في اليوم للشخص الواحد أصبحت التقديرات تشير إلى نسبة 47 بالمائة عام 1998، و 6.46 بالمائة عام 2005 ، 6.47 بالمائة عام 2009⁸.

2) الفقر وفقا للخطوط الوطنية

مجموعه - 2010 وشتاء خريف - لليمن سنوي الربع الاقتصادي الاستعراض⁶
منعاه مكتب - الدولي البنك

الاهداف نحو التقدم مستوى حول لليمن الثاني الوطني التقرير : المصدر⁷
الدولي والتعاون التخطيط وزارة - 2010 للألفية الانمائية

الاهداف نحو التقدم مستوى حول لليمن الثاني الوطني التقرير : المصدر⁸
الدولي والتعاون التخطيط وزارة - 2010 للألفية الانمائية

ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني 1998 من 1.19 في المائة إلى - ارتفاعا كبيرا بين عامي 1993 40.1 في المائة ، وعلى الرغم من انخفاض النسبة إلى 8.34 في المائة في العامين 2006/2005 ، إلا أن هذا الانخفاض اقتصر على المناطق الحضرية وحدها ، التي تراجعت فيها نسبة الفقراء من 2.32 في المائة في عام 1998 إلى 7.20 في المائة في . أما المناطق الريفية فقد استقر معدل الفقر⁹ 2005/2006 فيها عند حوالي 40 في المائة ، مما يشير إلى الطابع الريفي ث التقديرات تشير لظاهرة الفقر في اليمن . وعموماً فإن أحد إلى أن نسبة 8.42 في المائة من اليمنيين في عام 2009 هم من الفقراء ، وأن ظروف المعيشة لمعظم سكان اليمن (البالغ عددهم 24 مليونا) ما زالت صعبة . ومن المحتمل أن تكون قد ازدادت سوءاً بفعل التطورات الأساسية العاصفة التي تشهدها 2011 . وفي ضوء ذلك فإنه من غير البلاد منذ أوائل عام المحتمل أن تتمكن اليمن من بلوغ الهدف المحدد لتخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام 2015 ، إذا استمرت الاتجاهات الحالية .

3) القضاء على الجوع

تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع نسبة الأطفال تحت سن ومعدّل في الوزن خلال الخمسة الذين يعانون من نقص شديد أ 2005 من 30 في المائة إلى 43 في المائة وبين - الفترة 1990 2010 كانت النسبة 42 في المائة متوسط وشديد و 19 - عامي 2006 وتظهر البيانات كذلك إن الفقر يرتبط¹⁰ في المائة شديد بوضوح بمستوى التقزم وانخفاض الوزن عند الأطفال اليمنيين ، سر الفقيرة يعانون من سوء التغذية بنسبة وأن أطفال الأ أعلى ، مع التباين الكبير في هذا الجانب بين أطفال الريف والحضر بوضوح أكثر مما تظهره الأنواع الأخرى من سوء التغذية . كما إن حالات التقزم الشديد قد ازدادت في محافظات معينة .

الحرمان من الغذاء

السكان الذين لا يحصلون على تظهر البيانات المتعلقة بنسبة الحد الأدنى من الغذاء إلى أن هذه النسبة قد شهدت انخفاضا 2005 من 6.17 في المائة إلى 5.12 في المائة - بين عامي 1998 . ويستدل من ذلك على أن بإمكان اليمن تحقيق الهدف المرجو¹¹ ما استمرت الجهد بنفس الوتيرة . بحلول عام 2015 إذا

تحقيق تعميم التعليم الابتدائي: الأهداف

معدّل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي

لقد ازداد معدّل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي للفتية 2008 من 7.52 في المائة - 15 عاماً بين عامي 1990 - العمرية 6

⁹ للإحصاء المركزي الجاهز - 2005/2006 لعام الأسرة ميزانية مسح : المصدر

¹⁰ لمتحدة الأمم - 2011 لعام البشرية التنموية تقرير

¹¹ الأهداف ونحو التقدم مستوى حول لليمن الثاني الوطني التقرير : المصدر
الدولي والتعاون التخطيط وزارة - 2010 للألفية الألفية

، وبالرغم من هذه الزيادة التي تبين¹² إلى 8.69 في المائة تحسن مستوى التعليم إلا أن معدلات الالتحاق عند أطفال الفقراء تتناقص ، كما إن معدل الالتحاق عند الأطفال ضمن 14 سنة في العشر الأشد فقرا قد تناقص في -الفئة العمرية 6 الريف والحضر معا بنسبة 5 بالمائة . بينما زاد معدل الخاص بالعشر الأغنى بنسبة 1 بالمائة في الحضر الالتحاق . ويمثل عدم توفر المدارس، وصعوبة¹³ و21 بالمائة في الريف الانتقال العائلي الرئيسي لالتحاق الأطفال بالمدارس، إلى جانب الأسباب الأخرى لعدم الالتحاق مثل عدم رغبة الأسرة في تعليم الأبناء أو احتياجها إلى عمله .

دل البقاء في التعليم الابتدائي

في المقابل يلاحظ أن معدل البقاء في التعليم الابتدائي وهو قد -مؤشر آخر على التقدم المحرز نحو تحقيق تعميم التعليم . ويعود¹⁴ 2005-انخفاض من 69 إلى 59 في المائة بين عامي 2000 التراجع إلى أسباب عديدة منها: رداءة نوعية التعليم ، اع تكاليف الدراسة الذي يرغم الطلاب على التسرب للبحث وارتفاع عن عمل أو لمساعدة أهل في القيام بالأعمال المنزلية . ويساهم انخفاض البقاء في المدارس دائما في ازدياد الأمية ، إذ لا تتاح للطلاب فرصة لتطوير مهارات القراءة والكتابة الأساسية .

ين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز المساواة بالثالث:الهدف

رغم التقدم الملموس الذي شهده وضع المرأة اليمانية منذ عام 1990 في مجال التعليم والصحة ، إلا أن هذه المكاسب لم تتعزز بانجازات مماثلة في مجال العمل والمجال السياسي . اقع أن حصة المرأة في القوى العاملة والمشاركة في والو الحياة العامة في اليمانية من بين ادنى الحصص في المنطقة والعالم . ويتوقع أن يؤدي تحسّن مستوى التعليم وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في مجال التعليم إلى زيادة فرص يام بدور حصولها على عمل منتج ومربح فضلا عن تمكينها للقب اكبر في صنع القرار داخل الأسرة وفي الحياة العامة ، وفيما يلي استعراض لمؤشرات النوع الاجتماعي وتطورها خلال العقدين المنصرمين .

على التفاوت بين الجنسين في الإلمام بالقراءة والكتابة

الرغم من ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى 2010 من -24 سنة (بين عامي 1995-لعمرية 15 الإناث) الفئة ا 35 إلى 72 في المائة فإنه لا يزال منخفا وأدنى من معدل الذكور ، الذي ارتفع من 83 إلى 96 في المائة خلال نفس الفترة¹⁵ .

¹² المصدر السابق

¹³ التخطيط وزارة - الثالثة الخمسية للخطة مرحلية النصف المراجعة : المصدر 2008 الدولي والتعاون

¹⁴ الدولي بنكال بيانات قاعدة

¹⁵ المصدر السابق

التفاوت بين الجنسين في التعليم

ما انفكت مستويات التحاق المدرسي ترتفع بالنسبة للبنين 2010 ارتفعت نسبة -عام 1990 ، وبين عامي 1990 والبنات منذ الإناث إلى الذكور من 63 في المائة عام 2000 إلى 82 في المائة عام 2010 في التعليم الابتدائي ، و من 41 في المائة إلى 62 في المائة في التعليم الثانوي . أما في التعليم الجامعي فقد ارتفعت نسبة التحاق الإناث إلى الذكور ،¹⁶ من 22 في المائة عام 1990 إلى 37 في المائة عام 2005 ، مما يدل على أن الفجوة بين الجنسين في التعليم الجامعي ما يزال لاحظ ارتفاع معدلات التسرب¹⁷ تزال واسعة إلى حد كبير بين الإناث مقارنة مع الذكور إذ يبلغ المعدل 9.67 في للذكور. المائة بين الإناث مقابل 2.53 في المائة

معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي

لا تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة في اليمن من أدنى المعدلات ، وذلك على الرغم من ارتفاع هذا المعدل بالنسبة للإناث في الفئة العمرية (15 سنة فما فوق) من 2.17 بالمائة ويلاحظ وجود .¹⁸ 5. بالمائة في عام 2008 إلى 19 في عام 2000 فجوة كبيرة في هذا المؤشر بين الإناث والذكور حيث كان بالنسبة للإناث في عام 2004 حوالي 6.9 بالمائة مقابل 4.68 بالمائة للذكور. وبلغ 7.9 بالمائة في عام 2010 مقابل 9.72 الجهاز - بالمائة للذكور) كتاب الإحصاء السنوي لعام 2010 د مشاركة النساء العاملات في المركزي للإحصاء (، وعلى صعي القطاع غير الزراعي يتضح من البيانات أنها لا تزال ضعيفة جدا مقارنة بالتقدم الحاصل في مجال التعليم . حيث ظلت حصة النساء من الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي¹⁹ 2009- تتراوح بين 6 إلى 10 بالمائة خلال الفترة 1999

أ. في صنع القرارات على المستوى الوطني مشاركة النساء

إن مشاركة المرأة في صنع القرار لا تزال متواضعة على كافة المستويات. وفيما يتعلق بالتمثيل السياسي للمرأة ، فهي تشغل في الوقت الحالي مقعدا واحدا فقط في البرلمان من أصل 301 مقعد، مما يجعلها تخسر ما حققته في بداية التسعينات حيث كان عدد النساء في مجلس النواب الموحد في عام 1990 . وفي مجلس الشورى توجد²⁰ يبلغ 11 امرأة من مجموع 276 عضوا حالي ا عضوتان مقابل 111 عضوا من الرجال .

تخفيض معدل وفيات الأطفال الرابع: الهدف

قيق خفض كبير في معدلات وفيات الأطفال نجحت اليمن في تح الرضع وحديثي الولادة و دون سن الخامسة ، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال والرضع من 90 لكل 1000 ولادة حية عام 1990 إلى 57 عام 2010. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 128 لكل ألف ولادة حية في عام 1990 إلى 77 وفاة لكل

¹⁶ المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

¹⁷ (2010 حول التقدم في الاهداف الانمائية للألفية التيمن تقرير : المصدر

¹⁸ المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

¹⁹ لعام التيمنية الجمهورية في للألفية الانمائية الاهداف مؤشرات المصدر:

2009- للإحصاء المركزي الجهاز -

²⁰ المصدر السابق

. وبمعدل انخفاض 5.2 في المائة²¹ 1000 من المواليد الأحياء . 2010 . وتعتبر اليمن في المسار الصحيح -خلال الفترة 1990 . ولذلك لابد من تعجيل الجهود لبلوغ الهدف . لقد تحسنت التغطية فيما يتعلق بالتطعيم في اليمن خلال .العقد الفائت .

تحسين صحة الأمهات الخامس: الهدف

قد تم خفض نسبة وفيات الأمهات من 540 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية في عام 1990 إلى 210 حالة وفاة في عام . وعلى الرغم من هذا التقدم الذي تم إحرازه فان²² 2010 المعدلات الحالية لوفيات الأمهات والبيانات المتعلقة بولادة تشير إلى أن اليمن ليست في الطريق بالرعاية عن الصحيح لبلوغ الغايات المتعلقة بصحة الأم . ويرتبط ارتفاع معدل وفيات الأمهات ارتباطا وثيقا بنوعية الرعاية الصحية قبل وأثناء الولادة وإمكانية الوصول إلى موظفين صحيين لأسرة مؤهلين ، فضلا عن إمكانية الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة . وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية .

الهدف السادس : مكافحة فيروس الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

تشير البيانات إلى انخفاض حالات الإصابة بالملاريا من 1263 في عام 1990 إلى 600 حالة في عام 2009 . وارتفع معدل التشاف -إلى 6 في المائة بين عامي 2000 ،²³ 2010 من 28 إلى 76 في المائة -حالات السل بين عامي 1990 وانخفاض الإصابة بمرض السل من 137 إلى 49 حالة لكل 100 ألف .²⁴ 2010-م بين عامي 1990 نس

3) :التقدم المحرز في اطار الركيزة البيئية

إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية

على الرغم من تأكيد قمة الأرض عام 1992 م على ضرورة قيام ، الوطنية للتنمية المستدامة الاستراتيجيات الدول بوضع المستدامة في وكذلك توصية القمة العالمية للتنمية الإستراتيجية بضرورة الإسراع في وضع جوه انسبرغ عام 2002 فإن اليمن حتى المستدامة بحلول عام 2005 ، مية الوطنية للتن على تاريخه لم تنجز هذا الالتزام حيث تأخرت مصادقة الحكومة للتنمية المستدامة رغم ائتماله الوطنية الإستراتيجية مشروع منذ سنوات .

1) إدماج الاعترافات البيئية في التخطيط التنموي

²¹ المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

²² المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

²³ الاهداف نحو التقدم مستوي حول لليمن الثاني الوطني التقرير : المصدر الدولي والتعاون التخطيط وزارة - 2010 للألفية الانمائية

²⁴ لي المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

القرن كانت السياسات التنموية حتى فترة التسعينات من الماضي تقصر اهتمامها على البعدين الاقتصادي والاجتماعي منذ بداية التسعينات وخاصة منذ أمة العملية التنموية ، انعقاد قمة الأرض الأولى 1992 ، فقد تطور الاهتمام بتفهمين مبادئ السياسات البيئية وإدارة الموارد الطبيعية في اقتصادية الاستراتيجيات التنموية وخطط التنمية الاجتماعية والتخفيف من الفقر، وتم إدراج بنود في قانون حماية البيئة لتجسيد الجوانب والاهتمام البيئية في كل مراحل مكن خاص للبيئة في أفراد خطط التنمية وتجسد ذلك من خلال 2000 (، والخطة - للتنمية) 1996 الأولى كل من الخطة الخمسية (، وإستراتيجية التخفيف من 2005 - الخمسية الثانية) 2001 2005 (ورؤية اليمن 2025 ، والخطة الخمسية -الفقر) 2003 2010 (، والتي تتضمن جميعها الاستراتيجيات -الثالثة) 2006 والأهداف العامة لحماية البيئة وحدثت السياسات والإجراءات والأنشطة اللازمة لتحقيقها . وبرغم ذلك ظل تحقيقها على أرض إلى مجرد طموح لما قد يترتب عليه من التزامات مألوية الواقع الجوانب أن جانب غياب جدية رجال القرار في تلك الفترة بحكم للحكومة . أولوية البيئية ليست ذات

2) الاستراتيجيات وخطط العمل البيئية

تشجع الخطة الوطنية للبيئة : **1996 الخطة الوطنية للبيئة** •
 د الطبعية عبر مجموعة من الاستخدام المستدام للموارد الخيارات والسياسة التي تتناول القضايا والأولويات. وتتعامل مع إجراءات تشريعية ومؤسسية واقتصادية ومالية كما صنف الخطة إضافة إلى الانخراط المعرفي والمجتمعي . مجموعة مشاكل بيئية وهي : استنزاف المياه ، وتدهور وقد وضعت ئل، وتصريف النفايات. الأراضي ، و فقدان الموائل الخطة 14 مشروعاً لحل هذه المشاكل البيئية . وتمثل هذه الخطة المرجعية الرئيسية للفصول البيئية في الخطة الخمسية للتنمية والتخفيف من الفقر وللإستراتيجية السكنانية الوطنية والخطط القطاعية .

-أمة 2003 البرنامج الإستثماري للبيئة والتنمية المستدامة

يقدم البرنامج إستراتيجية مختصرة وتدخلات أولوية : **2008** •
 تهدف إلى السيطرة على التأثيرات البيئية وعكسها تدريجياً . ويهدف كذلك إلى دعم التنمية البشرية المستدامة . تم تحديد ستة مجالات رئيسية للتدخل ، تشمل الحفاظ على للموارد الأرضية المواطن والتنوع الحيوي وإدارة مستدامة وإدارة مستدامة للموارد المائية وإدارة المخلفات الصلبة والسائلة ، والتغير المناخي والطاقة ، والتطوير المؤسسي وبناء القدرات .

أوضحت الإستراتيجية : **(1997) الزراعة البحوث إستراتيجية** •
 بأن اليمن تمتلك تنوعاً زراعياً بيئياً واسعاً . ولذلك فإن لبحثي المتواصل سيركز على الاستغلال المستدام للنشاطات للقدرة الزراعية لكل منطقة مع التركيز على المناطق التي

تمتلك ميزة نسبية والاختيار الأفضل للمحاصيل واقتراح دورة زراعية .

• **وقاية النباتات ورفع إلى وتهدف :النباتات 2000سياسة وقاية**
على التربة من الإنتاج وإدخال التقنيات الحديثة والحفاظ
التلوث من المبيدات ورفع القدرات المؤسسية والأفراد .

• **تحسين إلى وتهدف : 2000 سياسة إنتاج البذور والأسمدة**
وإعداد الأنظمة لتداول البذور والأسمدة ، البذور
وضبط الجودة ورفع مستوى الوعي التقني وتنظيم وتسجيل أصناف
لتقايي والغراس وإنتاجها البذور المعتمدة بما في ذلك
وتسويقها وحماية حقوق الملكية لمستنبطي البذور. كما تهدف
تنظيم التداول للمخيمات الزراعية وتفادي انعكاساتها إلى
المباشرة وغير المباشرة على الإنسان والحيوان والنبات و
البيئية .

• **حماية الغابات إلى وتهدف : والتصحح 2000 الغابات سياسات**
وحماية النظام النباتي والمحافظ على الموروث والمر
الحيوي البيئي ومكافحة التصحر .

• **زيادة إنتاج إلى وتهدف :الحيوانية 2000سياسة الثروة**
الثروة الحيوانية و إصدار قانون الثروة الحيوانية و تحسين
نوعية الإنتاج .

• **الإستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي وخطة العمل الوطنية**
و تهدف هذه الإستراتيجية إلى المساهمة في تحقيق :2004
حياة أفضل للمجتمع اليميني من خلال الصون والاستخدام
المستدام لموارد التنوع الحيوي مع ضبط استغلال الموارد
الحيوية بما يتناغم مع الحدود البيئية والقدرات
الاستيعابية للطبيعة وسلامة البيئة ، كما تشجع
على تفعيل استخدام الأنظمة المحلية في إدارة الإستراتيجية
الموارد الطبيعية .

• **إلى تهدف : (السمكي) عام القطاع إستراتيجية**
الاستغلال الأمثل للثروة السمكية وتعزيز الرقابة والتفتيش
البحري ومراقبة الجودة وتنمية الصادرات السمكية والحفاظ
ات الاصطياد وتطوير على البيئية البحرية وإدارة وتنظيم عملي
البنية التحتية والهياكل الأساسية للقطاع السمكي .

• **المتكاملة للمناطق الساحلية بمحافظه عدن الإدارةخطة**
: تهدف إلى إيجاد حلول بطريقتي سليمة ومخطط لها لعام 2005
لضم ان استثمارية عطاء المناطق الساحلية للمحافظة عليها
اجية الإجراءات وتداخل وتنميتها المستدامة وتجنب ازدو
الاختصاصات بين الأجهزة التنفيذية ذات العلاقة بأي من
الأنشطة التنموية في هذه المناطق .

يتكون الإطار الوطني للسلامة الإحيائية (2005): •
الإطار من ستة فصول وسبعة من الملحق ومسودة لائحة وطنية للتعامل مع المواد المحورة وراثيا.

إن أهداف تجوية الوطنية للمياه 2005 الإستراتيجية •
الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والبرنامج الإستثماري
(1) (الاستخدام الكفء والعدال للموارد المائية هي:
(2) حماية الموارد المائية من التلوث والمخلفات. المتاحة،
(و) (3) استكشاف وسائل لزيادة الموارد المائية (مثل تحلية
المالحة، وتحلية مياه البحر، وتجميع مياه المياه
الأمطار والسيول) لتلبية الطلب والاحتياجات المتزايدة (4)
تطوير خدمات المياه والصرف الصحي في الحضر والريف والتوسع
فيها على النحو الذي يحقق الأهداف الموضوعة ويكفل استدامة
اتخذت، عام 2007 هذه الخدمات على المدى الطويل. وفي
والبرنامج الوطنية الإستراتيجية بتحديث قرارا الحكومة
الفترة من عام 2009 خلال لستمر المياه لقطاع الإستثماري
لطريقة أساس من ذلك توفير إلى عام 2015، وكان الهدف
القطاع ككل مستوى على التمويل.

تهدف: الوطنية للسياسة البيئية الإستراتيجية •
تطوير ورفع القدرات الوطنية في مجال تإلى الإستراتيجية
السياسة وبالذات السياسة البيئية.

تهدف: 2016-الوطنية لقطاع الزراعة 2012خال •
تنظيم العمل بقطاع الزراعة وتحسين إلى الإستراتيجية
المباشرة لصغار الزراعي من خلال المساعدة الإنتاجية
الوطنية المزارعين والزراعة التجارية وتنمية القدرات
تطوير التي تخدم المجالات الزراعية المختلفة، والعمل على
المؤسسي ومراجعة هيكله القطاعات الزراعية. البناء

المتطور في بعض مؤشرات الاستدامة البيئية v

نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات

حوالي 1 في المائة من مساحة الأرض الإجمالية تغطي الغابات
في اليمن، وتفيد التقارير بان الغطاء الحراجي قد تقلص
، نتيجة²⁵ 2007-بنسبة 04.1 في المائة خلال الفترة 1990
لا يزال 60 في المائة من السكان يستخدمون الأخشاب كوقود
،

**انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واستهلاك المواد المستنفدة
للأوزون**

بلغ حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في العام 2006
حوالي 2.21 ألف كيلوطن، بمعدل زيادة سنوية تصل إلى 93.5

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي²⁵

بالمائة من ذ عام 1995 وبلغ متوسط نصيب الفرد من انبعاثات 8 طن متري في عام 2006 بمعدل غاز ثاني أكسيد الكربون 9.0 زيادة سنوية 84.2 بالمائة خلال نفس الفترة. وعلى الرغم من الجانبي الايجابي لهذا المؤشر إلا انه يدل على تدني مستوى إتاحة الطاقة واستخدامها في اليمن حيث يصل معدل نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الدول المتقدمة إلى 12 طن متري ، وفي الدول النامية إلى 3 أطنان مترياً . 12

الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية

2008 أمكن تخفيض نسبة السكان الذين لا -بين عامي 1991 يحصلون على مياه مأمونة للشرب من 65 في المائة إلى 52 في ذين لا يمكنهم الحصول المائتة ، ومع ذلك فإن نسبة السكان ال على مياه مأمونة تصل إلى 53 في المائة في المناطق الريفية مقارنة بحوالي 43 في المائة في المناطق الحضرية في عام 2008. والتحديات في هذا المجال تنسب إلى قيود الموارد الطبية ، وقضايا الإدارة ، ونقص التمويل. وفي مجال الصرف -رغم من حدوث تحسّن بطيء بين عامي 1994 الصحي ، وعلى ال 2008 فإن نسبة السكان غير المستخدمين لخدمات الصرف الصحي المحسن ما تزال كبيرة إذ تصل إلى 77 في المائة من السكان عام 2008 ، مع التفاوت بين الحضر والريف (32 في المائة، 22 ه ويستدل من هذ²⁶. في المائة (على التوالي في عام 2008 المؤشرات على انه لا يزال يتعين بذل جهود كبيرة في اليمن مداد المياه والمرافق لتحقيق الأهداف المحددة فيما يخص إ الريفية. سيتم في المناطق الصحية و ل

❖ ا الاتفاقيات الدولية وتنفيذه إلى الانضمام

- التي مني بالقلق تجاه القضايا البيئية يقر التشريعي البيئي الدولية ويدعو إلى إسهام دولي في الجهود العالمية المتخذة تجاه قضايا كهذه. وتعتبر التي من طرفاً فاعلاً في العدي من الاتفاقيات البيئية ، وصلت إلى عشر اتفاقيات بيئية دولية وأربعة بروتوكولات وثمانية مذكرات تفاهم ثنائية واتفاقية إقليمية.
- الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي (التوقيعي في يونيو 1992 ، والمصادقة في 3 / 12 / 1995)
- الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ (التوقيعي في يونيو 1992 ، والمصادقة في 3 / 12 / 1995)
- الاتفاقية الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من رية (التوقيعي في 30 / 3 مجموعة الحيوانات والنباتات الب 1993/ ، والمصادقة في 5 / 1 / 1997)
- اتفاقية بازل بشأن مراقبة النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (التوقيعي في يونيو 1992 ، والمصادقة في 3 / 12 / 1995)
- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبرتوكول مونتريال لتوقيعي في بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون (ا يونيو 1992 ، والمصادقة في 3 / 12 / 1995)

26 الأهداف نحو التقدم مستوى حول لليمن الثاني الوطني التقرير : المصدر الدولي والتعاون التخطيط وزارة - 2010 للألفية الانمائية

- الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر) التوقييع في 15 / 10 / 994 والمصادقة في 31 / 12 / 1996)
- اتفاقية إستكهولم للملوثات العضوية والمصادقة في 19 / 2 / 2002 () التوقييع 2001/12/5، الثابتة
- صادقة 4/10 / برتوكول كيوتو (التوقييع في 11 / 12 / 1997 والم 2004)
- اتفاقية روتردام بشأن الكيمائيات ومبيدات الآفات الخطرة () المصادقة في 15 / 1 / 2005 (PIC)
- (المصادقة في 24 / 5 / 2006 RAMSAR اتفاقية الأراضي الرطبة)
- اتفاقية المحافظة على الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات (المصادقة في 24 / 5 / 2006 CMS)
- السلامة الإحائية (المصادقة في 2006) (برتوكول
- برتوكول بازل بشأن التعويض عن اضرار نقل النفايات الخطرة . والتخلص منها عبر الحدود (المصادقة في 24 / 5 / 2006)

مستوى تنفيذ اليمين للالتزامات المتعلقة بالاتفاقيات البيئية الدولية

تجاه بعض لقد تم البدء بنشاطات للإيفاء بالتعهدات الوطني ويوضحها الجدول التالي:تفاقيات التي صادقت عليها اليمين، ال

الاتفاقية / البروتوكول	المنفذ للوفاء بالالتزامات الأنشطة
الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي	<ul style="list-style-type: none"> • 1996. (NEAP) خطة العمل الوطنية للبيئة () • الوطنية للتنوع الحيوي و خطة العمل الاستراتيجية في ديسمبر 2004 الوطنية • الإطار الوطني للسلامة الإحائية 2005 • خطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بمحافظه (عدن) قرار رئيس الوزراء رقم 99 للعام 2005. • 2025م - 2015- الوطنية للاستدامة 2008 الاستراتيجية • اعداد ثلاثة تقارير وطنية (الاول والرابع) عن التنوع الحيوي في اليمين • تنفيذ عدد من المسوحات الميدانية والأنشطة الأخرى. • إنشاء المحميات الطبيعية (سقطرى، عتمة ، برع ، الأراضي الرطبة، خوف ومحمية جزيرة كمران) • اجراء دراسات للعدديد من المناطق الحساسة بيئياً .
بروتوكول السلامة الإحائية	<ul style="list-style-type: none"> • لادغين الوطني الأول والثاني لتغير اعداد الب المناخ. • الخطة الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية . • اصدار التشريعات الوطنية المتعلقة بآلية التنمية 2007
الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ	<ul style="list-style-type: none"> • مسح حول المكونات المستنفدة لطبقة الأوزون.تنفيذ اعداد برنامج وطني حول التخلص من المواد المستنفدة للأوزون وتسليمه إلى الأمانة العامة يجري تطوير برامج لدعم تقديم تكنولوجيا صديقة للأوزون في القطاع الخاص. • اعداد خطة إدارة الإزالة التدريجية لمواد HCFCs. والهدروكلوروفلوروكربون • مشاريع و برامج التخلص من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون .
برتوكول كيوتو واتفاقية فيينا لحمية طبقة الأوزون وبرتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون	<ul style="list-style-type: none"> • مسح حول المكونات المستنفدة لطبقة الأوزون.تنفيذ اعداد برنامج وطني حول التخلص من المواد المستنفدة للأوزون وتسليمه إلى الأمانة العامة يجري تطوير برامج لدعم تقديم تكنولوجيا صديقة للأوزون في القطاع الخاص. • اعداد خطة إدارة الإزالة التدريجية لمواد HCFCs. والهدروكلوروفلوروكربون • مشاريع و برامج التخلص من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون .

	<ul style="list-style-type: none"> • دليل المستوردين و موظفي الجمارك بشأن لائحة التحكم في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون . • إصدار اللائحة رقم (275) لسنة 2006 بشأن لائحة التحكم في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون . • استخدامات بروميد الميثيل في العمل على خفض 5% م تعقيم التربة من خلال استخدام البدائل الصديقة بالبيئة .
اتفاقية بازل بشأن مراقبة النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود	<ul style="list-style-type: none"> • الإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة و تطبيقي اتفاقية بازل في اليمن (2005). • الإرشادي وخطة وطنية لإدارة نفايات أعداد الدول الرعاية الصحية في اليمن مارس 2009. • أعداد عدد من القوائم بهدف منع دخول المخلفات الخطرة إلى البلاد . • توقيعي مذكرة تفاهم للتعاون في مجال إدارة المواد و المخلفات الخطرة بين الجمهورية اليمنية و المملكة قيع على البرنامج التنفيذي العربية السعودية . و التو لمذكرة التفاهم في مجال إدارة النفايات الخطرة بين اليمن و السعودية . • أعداد التقرير النهائي للدراسة الميدانية عن تقيمي أوضاع مقالب المخلفات الصلبة في 12 محافظة • إعداد دراسة حول المخلفات الخطرة بالمنشآت الصحية و الصناعية و التعليمية . • أعداد عدد من القوائم للنفايات الخطرة بهدف منع دخولها إلى البلاد . • التوقيعي على البرنامج التفصيلي التنفيذي الأول في مجال الإدارة السليمة بيئيًا للمواد و النفايات الخطرة و المخلفات الصلبة و مكافحة الاتجار الغير مصر أغسطس 2006 الكيمياءية بين اليمن و مشروع للمواد
برتوكول بازل بشأن التتعويض عن اضرار نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود	<ul style="list-style-type: none"> • سياسات الغابات و التصحر أبريل 2000 . • إعداد خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر . • إعداد التقرير الوطني الثاني عن تنفيذ الاتفاقية التصحر في ابريل 2002 . الإطارية لمكافحة
اتفاقية بازل بشأن التتعويض عن اضرار نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود	<ul style="list-style-type: none"> • المشاركة في تنفيذ الأنشطة الخاصة بالاتفاقيات الثنائية الإقليمية حول الأنواع المهددة بالانقراض .
اتفاقية بازل بشأن التتعويض عن اضرار نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود	<ul style="list-style-type: none"> • المواد العضوية الثابتة 2005 . استراتيجية National Chemical Profile أنجاز وثيقة للمحة الوطنية الكيمياءية (Profile) . • أعداد خطة تنفيذية وطنية خاصة باتفاقية أستوكهولم الدولية POPS للمواد العضوية الثابتة • قرار مجلس الوزراء رقم 76 للعام 2005م بمنع إصدارات بة . و تصدير المواد العضوية الثابتة تداول واستعمال و
اتفاقية روتردام بشأن الكيمياءيات ومبيدات (PIC) الآفات الخطرة	<ul style="list-style-type: none"> • خطة عمل لتنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني (2007) . • المواد الكيمياءية . استراتيجية أعداد • أعداد وثيقة مشروع خاص ببدائل ال دي تي . • عمل آلية لإجراءات التصدير بما يتلاءم مع الاتفاقيات (روتterdam، بازل، أستوكهولم (2007) ذات الصلة

المنفذة للوفاء بالتزامات الأنشطة جدول رقم 1) (يبين
المتعلقة بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن
2012 - الهئية العامة لحماية البيئة المصدر:

إشراك المجموعات الرئسية ٧

هتتمام الشعبي المتزايد بقضايا التنمية لقد تمخض ال
المستدامة عن إنشاء عدد من المنظمات غير الحكومية وأندية
أنصار البيئية ورفع مشاركة الإعلام في القضايا البيئية .
وأشركت المؤسسات الأكاديمية والمجموعات العلمية أكثر فأكثر
في البحث البيئي العلمي. ومع أن مشاركة المجموعات الرئسية
قد أصبحت واقعاً ملموساً في اليمن، إلا أنها ما زالت محدودة .
وفيما يلي لمحة سريعة حول دور المنظمات غير الحكومية
: وأندية أنصار البيئية في العمل البيئي

الجمعيات البيئية :

وصل عددها وفقاً لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل الى 114
للمحافظات الجمهرية . جمعية في عام 2012 ، موزعة على أغ
وتفاوت اغراض ومجالات نشاط هذه الجمعيات شاملة الجوانب
الاجتماعية الخيرية ، والتنموية ، والإعلامية ،
وعلى الرغم من اختلاف مجالات اهتمام الخ. والزراعية...
الجمعيات في سعيا لتحقيق الأهداف التي انشئت من أجلها إلا
يات للمشاركة مع الجانب الحكومي في أنها بصورة عامة تمثل ال
مجال المحافظة على البيئية و توعية المجتمع بأهميتها و
كيفية المحافظة عليها وحمايتها .

جماعات / نوادي أنصار البيئية فى المدارس

تم تأسيس ما يقارب 120 نادي لأنصار البيئية في عدد من
عدن ، محافظات ومناطق اليمن مثل أمارة العاصمة صنعاء ، و
والحديدة ، وحضرموت ، وذمار ، ومناخة ، والمهرة ،
وعمران... (و يتم تأسيس هذه النوادي من طلاب وطالبات
المدارس بحد ادنى للعضوية لا يقل عن 50 شخصاً بالإضافة إلى
مشرفين لكل مدرسة .

إشراك المجموعات الرئسية فى صنع القرارآليات

يسية الذين شاركوا في ورشة حسب افادة ممثلي المجموعات الرئ
عمل نظمت في اطار التحضيرات الوطنية لمؤتمر ري و 20 في
اليمن ، فان الاشكال التي يتم بواسطتها إشراك المجموعات
الرئسية فى صنع القرار (مرتبة بحسب أهميتها (هي 1)
المشاركة ضمن الوفود الرسمية في المشاركات الدولية ، (2)
المصلحة المتعددين للاجتماعات الدولية المشاورات مع أصحاب
(3) عقد جلسات استماع علنية ، (4) المجموعات العلمية ، (5)
الشركات (6) المشاركة فى وضع السياسات . كما افادوا بان
مشاركتهم لا تفي بالغرض و تقتصر غالباً على جزئيات الدراسات
و الأبحاث ، ولا ترقى إلى مستوى التنفيذ الفعال .

التحديات الراهنة والناشئة ج)

1) الفقر المائي

تقع اذعلى الاطلاقالتي تواجه البلاد من اهم التحديات التي من حاليها تحت خط الفقر المائي بنصيب للفرد الواحد لا جاوز 127 مترا مكعبا في السنة ، ويعزى ذلك جزئيا إلى تدهور المخزون الجوفي للمياه على 90 بالمائة من إجمالي المساحة ويترتب هذا بمعدلات تبخر عالية ، إضافة إلى الاستخدام المفرط للمياه الجوفية ، حيث يقدر معدل استنزاف نوي المياه بحوالي 138 بالمائة من المياه المتجددة سنويا والتي تقدر بنحو 1.2 مليار متر مكعب سنويا . ويستخدم الإنتاج الزراعي 93 بالمائة من المياه المتوفرة في اليمن 50 في المائة من -وبطريقة غير مستدامة عادة . ويفقد نحو 30 مياه الشرب. بسبب شبكات التوزيع التي عفا عليها الزمن. ولجوفية بسبب الاستخدام تتدهور نوعية المياه السطحية والمكثف للأسمدة والمبيدات خاصة في الزراعة وكذا بسبب المخلفات من مقالب القمامة أو المياه العادمة الغير معالجة جيداً . وبهذا الخصوص اظهرت تقارير البنك الدولي 2010 بان صنعاء هي اول عاصمة في عالم تعاني من الفقر المائي، وبينت حاليها المياه الاحفورية التي مستخداه التقارير ان صنعاء تكونت قبل 8000 سنه . وانها مسالة وقت حتى تستنزف المياه كلياً في هذه المدينة .

2) والاستقرار الأمن

لقد عانى اليمن من عدم استقرار و نزاعات متعددة ذات طابع داخلي معظم الأحيان . فمنذ إعادة توحيد اليمن في عام 1990 الخاطئة سياسيات ال1994 نجم عنها الكثير من ونشوب حرب صيف عكست بظلالها في استمرار الاضطرابات التي نتج عنها اوضاع هشة طويلة الأمد تغذيها الانقسات القبلية والإقليمية التي تفاقمت على مدى العقود القليلة الماضية والذي زاد من حدتها تناقص موارد النفط والمياه ، إضافة

وفي .وء الادارة ، وتأثير أزمة الغذاء العالمية الى س
السنوات الأخيرة واجه النظام السياسي تحديات داخلية كبيرة
سياسية و أمنية نجم عنها ظهور حركات شعبية تطالب بتصحيح
الاضاع وتمردات قبلية وشعبية على اثرها تفجرت ثورة شبابية
و الاتفاق على وشعبية قلبت الاوضاع واستطاعت اسقاط النظام
المبادرة الخليجية .

وقد تم التوقيع على المبادرة التي تقدمت بها دول مجلس
التعاون الخليجي ، والتي اصبححت سارية المفعول منذ 23 تشرين
الثاني 2011 . وقد تضمنت الالية التنفيذية لمبادرة دول
مجلس التعاون الخليجي الدعوة الى تشكيل حكومة وفاق وطني ،
جراء انتخابات رئاسية توافقية مبكرة ، وتنفيذ برنامج وإ
مرحلي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنموية وتلبية
الاحتياجات الفورية للسكان في جميع مناطق اليمن . وقد تم
بالفعل تشكيل حكومة الوفاق الوطني ، وأجريت الانتخابات
التي الرئاسية المبكرة ، وتم الشروع في عملية للإصلاحات
تدعم السلام والاستقرار في البلاد ، وتوفير الشروط اللازمة
لتحقيق تنمية شاملة ومنصفة .

ان التحولات السياسية الهامة الجارية حاليا في اليمن ،
والتي تأتي في سياق الحراك المجتمعي الثوري المسمى ب
(الربيع العربي) هي تعبيري عن توق الشعب اليمني إلى بناء
ية حديثة تقوم على العمل المؤسسي والنزاهة دولة مدن
والشفافية والحكم الجيد ، وتحقيق في ظلها لليمنيين الحرية
والكرامة والعدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية . ومن
المتوقع ان يكون لهذه التحولات انعكاسات مختلفة ، أما
ايجابية أو سلبية ، فعلى الجانب الايجابي تمثل هذه
التنمية ، ولإسيما أولويات في النظر لإعادة حولات فرصة الت
العدالة تحقيق بهدف أكبر اهتماما الاجتماعي البعد إيلاء
العامية جميع القطاعات في الجديدة العمل فرص وخلق والإنصاف
للشباب . بينما يمكن توقع الجانب السلبي وبخاصة والخاصة
ن زيادة الضغط على من هنا فيما تؤدي إليه الأزمات السياسية م
الموارد المحدودة اللازمة للتنمية البشرية وجهود التخفيف
من الفقر .

الغذائي الأمن (3)

في اليمن مرحلة تنذر بالخطر حيث أن بلغ وضع الأمن الغذائي
32.1 في المائة من إجمالي السكان يعانون من انعدام الأمن
ول في الغذائي وتلك النسبة تضع اليمن بين أكثر (10) د
العالم تواجه خطر انعدام الأمن الغذائي ، نظرا إلى شدة
الاعتماد على استيراد الأغذية الأساسية (80 في المائة من
احتياجات الحبوب) ، وذلك في ظل أوضاع مادية صعبة جدا ناتجة
عن هبوط أسعار النفط وازدياد معدلات النمو والسكاني ،
خية وقد تضاعفت أسعار والاثار المترتبة عن التغيرات المنا
القمح ومنتجاته في سنة واحدة ، وقد تكون أدت إلى زيادة

معدلات الفقر بنسبة 6 في المائة ولا سيما بالنسبة لأغلبية السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية²⁷. في نوفمبر 2010 تم الانتهاء من وضع الاستراتيجيات الوطنية للامن الغذائي في وزارة للأمن الغذائي بواسطة برنامج التخطيط والتعاون الدولي ، وهي تتضمن رؤية ورسالة وأهداف محددة وأدوات وأولويات لتحقيق الامن الغذائي . تتمثل ان يتمكن جميع افراد الشعب اليمني من الحصول "الرؤية في على الكمية الكافية والمفيدة من الطعام في كل الاوقات نشطة وصحية أي ان يتمتع جميع الناس ليتمكنوا من عيش حياة ان يتحقق الامن بالأمن الغذائي في حين تضمنت الرسالة على "الغذائي الشامل عبر القطاعات المختلفة وبنهج حاسم وهو الهدف الاستراتيجي الذي بوجهه سيتم الحكم على مدى تحقيق النجاح ومدى التقدم والرقابة .

4) مخاطر الكوارث الطبيعية وتغير

الكوارث الطبيعية

بالإضافة إلى موجة تسونامي والموجات البحرية اللاحقة التي ضربت سواحل اليمن في 26 ديسمبر 2004 محدثة أضراراً في سواحل المهرة وجزيرة سقطرى ، تعرض اليمن لأنواع مختلفة من الهزات الزلزالية والسيول والكوارث كان لها أيضاً آثار عنيفة بما في ذلك المفاخنة والانزلاقات الصخرية والجفاف والجفاف وتسرب النفط وظاهرة المد الأحمر البحرية وبعض الأوبئة والأمراض المعدية . في عام 1999، قدر أن حوالي 19782 نسمة تضرروا بسبب الكوارث²⁸.

المناخ وتغير

رضة للآثار تشير التوقعات الى ان اليمن قد تكون الأكثر عرضة للمخاطر لتغير المناخ على الحيوانات البيئية الاجتماعية ، والاقتصادية في المنطقة وخاصة في قطاعات النشاط الاقتصادي مثل الزراعة وصيد الأسماك، وقطاع المياه . وتتجلى آثار تغير المناخ في هطول الأمطار ونوبات الجفاف في شكل تذبذب في هطول الأمطار ، ونظراً لاحتمال زيادة آثار تغير المناخ ، إلى المياه ، وتناقص جانب ارتفاع معدلات الفقر وتزايد ندرة ، فإنه ينبغي التصدي لقضية تغير المناخ بمزيد إنتاجية الأرض من الفعالية ، ووضعها في مركز سياسات التنمية في المستقبل .

يمن لمواجهة مخاطر التغير المناخي جوده ال

قامت الحكومة اليمنية بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بشأن مشروع التكيف مع التغير المناخي ، وترأس هذه اللجنة وزارة التخطيط والتعاون الدولي . وقامت هذه اللجنة رفيعة المستوى بإختيار (الهيئة العامة لحماية البيئة)

²⁷ مارس 2010 - البنك الدولي - موجز اعلامي قطري عن اليمن

http://siteresources.worldbank.org/INTMENAINARABIC/Resources/Yemen_CB_AR_Final.pdf

²⁸ المسودة - اليمن في المسئمة للتنمية الوطنية الاستراتيجية : المصدر 2007 عام في المحدث

ن أمينة لها في نوفمبر 2009. كما تم إعداد البرنامج لتكوي
الوطني للتكليف مع تغيرات المناخ و المتوقع ان تشرف على
تنفيذ المشروع المعني بالتكليف مع الاثار الناجمة عن
المناخية التغيرات .

اليمين في مجال التصدي لتغير المناخ ام التحديات

تنموية والقطاعية لتغير وتشمل : 1) الفهم المحدود للآثار ال
المناخ ، ولتدابير التخفيف المحتملة وأنشطة التكيف وكذلك
قضايا الكربون ، و 2) القدرة المحدودة لإدماج مخاطر المناخ
في السياسات الوطنية والميزانية ، ومشاريع وأنشطة القطاع
الخاص والمشاريع الفردية . و 3) عدم وجود سياسة وإطار تنظيمي
ول إلى "اقتصاد منخفض الكربون" ، و 4) ضعف القدرة لدعم التح
على الاستجابة للمجتمعات الريفية المعرضة لتغيرات المناخ
المحتملة وصعوبة الحصول على التمويل .

و بطالة الشباب السكاني النمو

على الرغم من التوقعات بتراجع معدل النمو السكاني السنوي
لي 09.2 بالمائة في عام المتوسط من 02.3 بالمائة حاليا !
أي المدة المطلوبة لمضاعفة عدد السكان، 2025، فإن الزخم
السكان هي 3.23 عام . وتشير عدد السكان في الفئات صغيرة السن
(أقل من 15 سنة) البالغ حوالي 8.9 مليون في عام 2010
وبنسبة 4.42 في المائة من إجمالي السكان ، يشير هذا العدد
ت النمو السكاني المرتفعة ليس من المتوقع أن إلى أن معدل
تكبح على المدى القريب. إذ يعاني البلد من "طفرة في عدد
الشباب " ، وهي ظاهرة ديموغرافية موجودة في الكثير من
البلدان النامية عند اتجاهها نحو خفض معدلات الخصوبة ووفيات
الأطفال .

اليمين محدودة جداً . وتعتبر آفاق التوظيف بالنسبة للشباب في
ولا توجد بيئات دقيقة وموثوقة حول بطالة الشباب في اليمين
بل أن معدلات البطالة بشكل عام تعاني من عدم الدقة والتضارب
، فبينما تقدر بعض المصادر بطالة الشباب بحوالي 25 بالمائة
، نجد مصادر أخرى تقدرها بحوالي 50 بالمائة ، مع تباين واضح
كبير وإنتاج. تحتاج اليمين إلى خلق المزيد من فرص بين ال
العمل على الصعيد الإقليمي أيضا خصوصا في الخليج ، حيث
يوجد سوق كبير للعمل ، ولكنها تحتاج قبل ذلك إلى توفير
تعليق افضل .

المسبوق غير الحصري والتوسع السكاني النمو و 5)

الأربعة يمين خلال العقود أسهم النمو السكاني الكبير في ال
، وغياب التنمية في المناطق الريفية في زيادة معدلات الماضي
الحضرية وخاصة في المدن الهجرة الداخلية للسكان نحو المناطق
، ونتج عن ذلك زيادة البناء العشوائي على أطراف الرئسية
المدن الرئسية وزيادة الضغط على الخدمات الأساسية وصعوبة
وخدمات الصرف الصحي المياه و إمدادات الحصول عليها ، وبالخص
، فضلا عن تفاقم مشكلة ربااء والخدمات التعليلية والصحية الكه
الاسكان حيث أن حوالي 8 في المائة من السكان في عام 2005
لا يمكنهم الحصول على سكن آمن .

6) نقص البنية التحتية

اق القضايا التي تعرقل آفأهم يعتبر نقص البنية التحتية من التنمية المستقبلية في اليمن، فعلى الرغم من التنفيذ الناجح لبرنامج بناء الطرق بمعدل 900 كيلومتر سنويًا، لا يزال كثير إمدادات يعيشون في عزلة نسبية، ولا تصل الأرياف من سكان الكهراء إلا لنحو 40 في المائة فقط من السكان، ولا تتعدى ين سكان المناطق الريفية، هذه النسبة 20 في المائة ب واستخدم الانترنت محدود للغاية، وعلاوة على ذلك فإن هناك حد كبير وتشكلان ضغطا على آفاق إلى قضيتين تخصان اليمن وحده التنمية وهما النضوب السريع للاحتياجات المياه (مكامن التسارع المياه الجوفية)، وانتشار تعاطي القات الذي يؤدي تستهلك زراعة القات ثلث إذ لسحب من موارد المياه معدلا . ولتحقيق الاستدامة لعمليات المياه الجوفية المستخرجة . والنمو الاقتصادي فإنه من الضروري تعزيز ودعم البنية التحتية وأهمها الطاقة، والطرق، والموانئ والمطارات، الأساسية ف والحضر. في الري الأساسية التحتية البنية إلى إضافة

7) تدهور موارد التربة

تشكل موارد التربة إحدى الموارد الاستراتيجية لليمن نظرا لمكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني، وقد أصبحت هذه الموارد عرضة للتدهور المستمر نتيجة التعرية الريحية والمائية وممارسات غير ملائمة مثل قطع الأخشاب للوقود والرعي المفرط، عمير الأراضي واستخدام تقنيات عتيقة في مجال استغلال وت الموارد المعدنية والمقالع. ولم تزد المساحة المزروعة الكلية بشكل كبير منذ السبعينات والتي ظلت تتراوح ما بين 1.1 مليون إلى 3.1 مليون هكتار حسب سقوط الأمطار وبالإضافة إلى راعة بما في ذلك طرق ذلك تتدهور الأشكال التقليدية من الرز حصاد المياه والمدرجات الزراعية. وفي نفس الوقت تتناقص إنتاجية الأراضي أيضا بسبب الملوحة وانجراف التربة. إن التدهور في موارد التربة بسبب الملوحة الشديدة والتصحر، يهدد حوالي 97 بالمائة من الأرض المزروعة وتدهور حوالي 3 لأرض الصالحة للزراعة كل عام. إن إلى 5 بالمائة من الإنتاجية الكلية المنخفضة للقطاع الزراعي يمكن أن تعزى لتعرية الأرض.

8) تدهور الغابات

تقدر مساحة الأرض المغطاة بالغابات في اليمن بما نسبته 04.1 في المائة من مساحة الأرض الكلية، وقد ظلت هذه النسبة على م 1990، وتتأثر مساحة الغابات بعدة ما هي عليه منذ العا عوامل بما فيها الرعي المفرط والاحتطاب حيث إن غالبية سكان الريف ما تزال تستعمل الحطب للوقود مما يهدد باستنزاف الغطاء النباتي بصورة مفرطة.

9) تدهور البيئة البحرية والساحلية

29 2010 - 2000 - 2000 - 2000 - 2000 - 2000 - 2000 - 2000 - 2000 - 2000

http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/NARABIC/Resources/Yemen_CB_AR_Final.pdf

سمكية والأحياء يهدد تدهور البيئة الساحلية، الثروة المائية التي يمكن أن تشكل ثروة قيمة إذ ما تم الحفاظ عليها. ومصادر تدهور البيئة الساحلية كثيرة منها التوسع العمراني بالمدينة الساحلية وردم السواحل والصرف الصحي ومخلفات السفن صيد تسبب في توتقني معدات باستخدام العابرة. الصيد المفرط البحرية الطبيعية مما قاد نقص واضح في الأحياء هدم الموائل البحرية ذات القيمة التجارية العالية.

10) التنوع الحيوي فقدان

إن اليمن بلد ذو تنوع حيوي ثري ويعود ذلك إلى التنوع الطبوغرافي للبلاد وتعدد البيئات، ولقد أدت العديد من الأسباب تهديداً للأسباب إلى تدهور البيئات الطبيعية من الحية البرية والبحرية في البلد. ويقدر وجود الأنواع وفوق أكثر من 70 صنفاً حيوانياً ونباتياً مهدداً.

11) إدارة المخلفات الصلبة والسائلة؛

يؤدي النمو السكاني وتغير الأنماط الاستهلاكية للسكان إلى معدلات مرتفعة من توليد المخلفات الصلبة والسائلة والغازية مما يندرج بمشكلة بيئية كبيرة. ولا تتجاوز المخلفات الصلبة المجموعة حد أقصى 50 بالمائة من المخلفات الصلبة المولدة. ويتم التخلص من النفايات بطرق تقليدية كالحرق والطمر دون إجراء فرز لها أو تدوير. بالنسبة ذلك والصحي، للمخلفات السائلة فهي تشمل مياه الصرف المخلفات الخاصة بشركات النفط والمصافي. وهناك حاجة لخطط لإنشاء وحدات لتجفيف ومعالجة الحمأة لإنتاج أسمدة عضوية. والصناعية. وأسلوب آمن بيئياً للتخلص من المخلفات النفطية

12) الحضرية البيئية

تعانى البيئية الحضرية العديد من المشكلات البيئية من أهمها قص الحاد في خدمات الصرف الصحي، وعدم الكفاءة في جمع النفايات وتصريف المخلفات الصلبة والتي غالباً ما يجري التخلص منها كما يمثل تلوث الهواء في مناطق لا تبعد كثيراً عن المدن. المناطق الحضرية واحدة من أكثر المشاكل البيئية المحلية شأن خاصة في المدن الجديدة وتشكل تهديداً مستمراً لصحة الإنسان الرئوي. فالعدد الكبير من المركبات وضعف البنية التحتية لشبكة الطرق وتركز الصناعات المختلفة تساهم مجتمعة في مفاقمة مشكلة تلوث الهواء، حيث يعتبر إنتاج وتكرير النفط، وصناعات الأسمدة هما الصناعتان الثقيلتان الرئويتان. وهو الأكثر استهلاكاً في مختلف القطاعات ويعتبر وقود الديزل الاقتصادي، وتحديداً قطاعات النقل والطاقة والصناعة.

13) خدمات الطاقة العصرية وخاصة إلى محدودية الوصول

في المناطق الريفية

إن الحصول على خدمات الطاقة العصرية ما يزال محدوداً في يزداد الاعتماد على اليمن وخاصة في المناطق الريفية، والطاقت التقليدية بشكل كبير، بينما لا تشكل الطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق سوى نسبة ضئيلة

للغاية من إجمالي استخدام الطاقة ، مع قاعدة استهلاك
ضخيفة للطاقة التجارية ومستويات محدودة من التغطية
ية والنائية . ويعتبر الكهرباء في المناطق الريفية
إنتاج الطاقة الكهربائية من الأنشطة الموثرة تأثيراً
سلبياً على البيئة بالنظر إلى الاعتماد في توليدها على زيت
المازوت والديزل . وتنفق الحكومة اليمانية ما يقارب ثلث
ميزانية الحكومة (8.3 مليار دولار اميركي) لدعم المشتقات
النفطية³⁰ .

الاقتماد الأخضر في سياق التنمية - الثالث المستدامة والقضاء على الفقر

ن يشكك الاقتماد باعتباره من الدول الاقل نمواً يمكن
الأخضر فرصة لليمن للاستفادة من الفرص المرتبطة به فيما
يتعلق بالنمو والتشغيل وتطبيق تكنولوجيات متقدمة وملائمة
محلياً ، من أجل تحقيق الأمن الغذائي ، وكفالة حصول المناطق
الريفية على الطاقة ، وتوفير إمدادات المياه النظيفة
لصحي والنقل العام ، وهي أمور يمكن والمسكن ومرافق الصرف
أن توجد فرص عمل وتسهم في القضاء على الفقر و تحقيق
التنمية المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية وعدم
تحد من التي استنزافها والاعتماد على التكنولوجيات الخضراء
الملوثات وتعظم من الانتاج ، الى جانب الاستعداد منذ الان
ط الجديدة للتنافسية الخضراء لتحقيق النمو . للضغ و

مفهوم الاقتماد الأخضر (1)

ان مصطلح الاقتماد الأخضر غير متداول في الادبيات او وثائق
بقدر ما يتصل الامر السياسات الرسمية في اليمن ، إلا
بالأنشطة لتحضيرية الجارية لمؤتمر التنمية المستدامة ريو
20 . وبشكل عام يمكن القول ان ثمة توافق مبدئي يتبلور
حالي حول مفهوم الاقتماد الأخضر كوسيلة لتحقيق التنمية
المستدامة من خلال القضاء على الفقر وحماية وتعزيز قاعدة
زيادة كفاءة استخدام الموارد ، وتشجيع الموارد الطبيعية ، و
الاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج .

الاقتماد الأخضر وتحديات التنمية المستدامة في (2)

اليمن

ول إلى الاقتماد الأخضر في اليمن ينبغي أن يأخذ في التح
والفرص المتاحة ، فضلاً عن الاعتراف بالتحديات القائمة ،
الواقعية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للبلاد من أجل تطوير

³⁰ غذائي المصدر: الاستراتيجي الوطنية للأمن ال

رؤية وطنية تتمشى مع خصوصياتها وأولوياتها ، وعلى هذا فقرر المائي النحو ، فإن اليمن تواجه تحديات كبيرة منها ال تدهور موارد التربة و تدهور الغابات وغيرها و المزيد من المعالومات انظر الباب الثاني التحديات الراهنة و الناشئة .:

الفرص المتاحة لليمن للمساهمة في الاقتصاد الأخضر (5)

على الرغم من ان تحدي الفرص والإمكانيات المتاحة لليمن للاستفادة من وعود الاقتصاد الأخضر تحتاج الى دراسات وأبحاث تفصيلية مستفيضة ، وهو امر لا تستطيع اليمن القيام به من دون دعم المجتمع الدولي ، على الرغم من ذلك إلا ان رات الاولية تفيد بوجود مقومات معينة تؤهل اليمن للتقدم للانخراط في مسار الاقتصاد الأخضر وجزني الفرص التي ينطوي عليها ، ويستند هذا التقدير الاولي الى امتلاك اليمن خصائص وموارد طبيعية عديدة غيرة مستغلة ، فضلا عن ان العديد من انها كفيلا القطاعات الاقتصادية تمثل حقولا للفرص ، كما بخلق مداخل اضافية وفرص عمل جديدة مع احترام المتطلبات البيئية . وعلى وجه الخصوص يمكن الاشارة الى هذه الفرص في المجالات والقطاعات التالية :

الغاز الطبيعي (1)

أصبحت اليمن من الدول المصدرة للغاز الطبيعي ، باحتياطي ب من الغاز مؤكد يصل إلى حوالي 9.16 تريليون قدم مكع الطبيعي . و من المرجح إن يؤدي نجاح اليمن في تطوير قطاع الغاز الطبيعي المسال إلى إيجاد المزيد من فرص التنقيب عن ومن المتوقع أن تعرض صادرات الغاز . الغاز الطبيعي وإنتاجه الطبيعي المسال عن تراجع عائدات تصدير النفط في اليمن ، طبيعى المسال إلى كامل طاقته عند وصول مشروع الغاز ال الإنتاجية . كما بدأت اليمن بتطوير الغاز الطبيعي لتوليد ويتطلب الكهرباء وتوفيره لقطاعي الصناعة والنقل مستقبلا . تطوير البنية توسيع الاستغلال الاقتصادي للغاز الطبيعي . التحتية للغاز الطبيعي .

مصادر الطاقة المتجددة (2)

ل مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في ان تنموية واستغلال اليمن قضية حيوية من اجل توفير إمدادات الطاقة الكهربائية للمناطق الريفية ولا سيما المناطق النائية وذلك بالنظر لما تتمتع به اليمن من إمكانيات واعدة في هذا المجال كالطاقة ايا . . الخ ونظرا للمزالبوغاز الشمسية ، وطاقة الرياح ، الاقتصادية والتجارية للمصادر التي ثبت نجاحها عالميا فضلا عن المزايا البيئية وتلك المتعلقة بأعمال الصيانة والتشغيل التي غالباً لا تتوفر في المناطق الريفية بصفة إجمالية . وتتمتع الجمهورية اليمنية بمعدلات إشعاع شمسي مما يجعلها السنة (2900 ك.و.س / م / 2-مباشر تصل الى) 2550 أفضل المواقع المناسبة لتنفيذ مشاريع النظم الشمسية

. كما تتوفر في اليمن امكانيات مناسبة لاستغلال 31الحرارية
طاقة الرياح في توليد الكهرباء.

3) الاقصادية المرتبطة بالتنوع البيولوجي والأنشطة

تمتلك اليمن موارد سمكية غنية . ويقدر قطاع الأسماك :
المجموع أن قطاع الأسماك يوفر سبل العيش لعدد 642 ألف في
شخص أي تقريبا 3 بالمائة من السكان. وتوظف أعمال معالجة
وتسويق الأسماك أعدادا إضافية من الأشخاص ويذل ذلك على
أن القطاع لديه إمكانيات كبيرة للمساهمة في تخفيف الفقر
طق من خلال خلق فرص للعمالة وتوليد الدخل في المن
الريفية .

تمتلك اليمن شريطا ساحليا طويلا ذا السياحة البيئية :
تنوع حيوي فريد ؛ و تحوي المياه الإقليمية بحرية
متنوعة وشعاب مرجانية جميلة ويعتبر التنوع الحيوي
والبيئية المتميزة هما مصدر الجذب الأساسي للسياحة
المناسبة البيئية ، وتوفر الشواطئ والجزر اليمنية فرص
لممارسة الرياضات المائية المختلفة مثل الغوص ولتساهمة
بنحو 20 بالمائة من إيرادات العملة الأجنبية بمعزل عن
قطاع النفط . كما توجد الحمامات الطبيعية الأرضية
الساخنة والباردة والتي يفوق عددها الخمسين موقعا
استجمام ، منتشرة على طول البلاد ويقصدها الناس للعلاج وال
وهي تمثل مصادر جذب للسياحة البيئية . وهذا إلى جانب
المواقع السياحية التاريخية والموروث الثقافي، والمعمار
الفريد للمدن التاريخية القديمة ، والمواقع الأثرية
العديدة والأعمال الحرفية التقليدية والتراث العريق،
32لغة والجبال والصحاري ومن اطق التنوع الحيوي المخت

إن الصناعات الصغرية هناك مجال واسع لتطوير الصناعات
الصغرية والصديقة للبيئة خاصة الصناعات العضوية في المناطق
تطوير وتنمية الطب إلى بالإضافة الريفية و المحميات
التقليدية المعتمد على موارد النباتات الطبية والأعشاب
الاقتصاد المحلي العطرية يمكن أن تكون وسيلة أخرى لتنويع
وتأمين المعيشة .

في الجهود والمبادرات ذات العلاقة بالاقتصاد الاخضر (نالي)

يعي كوقود في مجال الاستغلال الاقتصادي للغاز الطب (1) نظيف

تعمل الحكومة حاليا على تطوير الغاز الطبيعي لتوليد
الكهرباء وتوفيره لقطاعي الصناعة والنقل مستقبلا . وقد
تم في هذا المجال انشاء المحطة الكهربائية الغازية في
مأرب بطاقة 314 ميجاوات والتي بدأ تشغيلها في مطلع عام

³¹ ألدول في المتجددة الطاقة مصادر من الكهرباء توليد أفاق وإمكانات
الاقتصادية للجنة - الحرارية الشمسية النظم - الثاني الجزء : سكو
2001 للاسكوا

المسودة - اليمن في المستدامة للتنمية الوطنية الاستراتيجية : المصدر
2007 عام في المحادثة

المحطة الذي يستهدف 2010 وذلك كمرحلة أولى من مشروع توليد 700 ميجاوات وتشمل خطط الحكومة المستقبلية إنشاء عدد من المحطات التي تعتمد على الغاز وبطاقة إجمالية تبلغ 2000 ميجاوات وحتى عام 2020. ويعول على القطاع الخاص دخول هذا المجال والمساهمة في إقامة هذه المحطات.

2) في مجال الطاقة المتجددة

نص قانون الكهرباء اليمني الصادر حديثاً على تنويع مصادر إنتاج الطاقة الصديقة للبيئة بما فيها الطاقة المتجددة والاعتماد على المصادر مستدام للطاقة. كما تتضمن خطط الوطنية للطاقة المتجددة، الاستراتيجيات الحكومية لتنفيذ البديلة كفاءة الطاقة، وتنمية مصادر الطاق واستراتيجيات في المناطق الريفية والجزر. وقد تم استحداث قطاع للطاقة وإعداد الطاقة، الجديدة والمتجددة في وزارة الكهرباء وإعداد مجموعة من للقطاع، الهيكلي المؤسسي والتنظيمي الدراسات في مجال تنمية مصادر الطاقة المتجددة في اليمن (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح).

○ قة الشمسية الطا

تم إجراء المسوحات لتنفيذ مشروع ريادي لكهربة عدد من القرى في بعض المحافظات اليمنية بواسطة الخلايا الكهروضوئية. ونفذت الإسكوا بالتنسيق مع وزارة الكهرباء والطاقة في اليمن وبالتعاون مع منظمة الدول عا المصدرة للبتروول (اوبك) وصندوق التنمية الدولية مشروعاً رائداً في مجال تركيب وصيانة أنظمة الطاقة الشمسية الضوئية في إحدى القرى الساحلية اليمنية. تشمل أنشطة المشروع شراء وتركيب أنظمة الطاقة الشمسية الضوئية؛ وتدريب وتوعية سكان القرية بتشغيل وصيانة الأنظمة المدمجة؛ وتقييم أداء المشاريع على الصعيدين التقني اجتماعي بعد مرور عام واحد على بدء تشغيلها. وال

○ طاقة الرياح

تتضمن خطة التنمية الحالية مشروعاً لإنشاء مزرعة رياح 100 ميجاوات في منطقة المخاء - لإنتاج الكهرباء بطاقة 50 الساعلية.

○ طاقة البيوجاز

نفذ الصندوق الاجتماعي للتنمية عدة مبادرات في مجال 11 وحدة شأنا البيوجاز تشمل توليد الطاقة بواسطة 7 -بيوجاز لمحمي تي برع وعممة يتراوح حجم الوحدة بين 5 1.5 متر مكعب، -متر مكعب وإنتاجيتها يتراوح بين 0.1 16 متر مكعب -إضافة إلى ثلاث وحدات يتراوح حجمها بين 11 6 متر مكعب، وتوزعت هذه الوحدات على - وإنتاجيتها بين 3 نعاء ومسلخ البرح و معهد سردود المعهد البيطري بص 33. الزراعي في الجديدة

○ أخرى مبادرات

33 2012 - للتنمية الاجتماعي ندوق الصالمصدر:

- للسياحة البيئية وإنشاء كيان مؤسسي إستراتيجي إعداد
يختص بتنمية السياحة البيئية ، وإصدار دليل إرشادي
للسياحة البيئية وتحديد مسارات للسياح داخل المحميات
الطبيعية .
- بيئة بتنفيذ مشاريع قامت الهيئة العامة لحماية ال
تجريبية للحداد المائي من الأمطار والضباب ، و مشاريع
التجريبية اخرى في مجال تدوير المخلفات الصلبة والسائلة
، تشمل تدوير القمامة من المخلفات المنزلية والتجارية
والصناعية ، وإعادة استخدام مياه الوضوء لزيادة الرقعة
لزيت ، ومشاريع نموذجية الخضراء ، وإعادة استخدام
لبدائل البلاستيك .

العمل لتهيئة بيئة مواتية لنمو الاقتصاد الأخضر إطار - (ه في اليمين

ن تحقيق الشروط الضرورية لنمو الاقتصاد الأخضر في اليمين
يتطلب اختيار وتطبيق سياسات وتدابير تمكن الاقتصاد اليميني
من الانخراط على المدى البعيد في مسار النمو الأخضر
وبالتالي في منظور حقيقي للتنمية المستدامة مع إجراءات
الانخراط التشريعية ومؤسسية واقتصادية ومالية ، إضافة إل
المعرفي والمجتمعي ، وضمن التنسيق بين مختلف الفاعلين
الوطني من أجل إنجاز هذا المشروع الطموح . وفيما يلي
نسردها عموماً عريضة للإجراءات المتخذة :

- وتتضمن تطوير وإعادة صياغة الإجراءات التشريعية
القوانين والتشريعات والمعايير وتكثيفها مع مبادئ
فاهيم الاقتصاد الأخضر وتوضيح آليات الإنفاذ
وتتضمن وضع استراتيجيات وطنية للإجراءات المؤسسية :
للتنمية الخضراء تحدد القطاعات ذات الأولوية أو القابلة
للتحول للاقتصاد الأخضر وإدماج الاعتبارات البيئية ضمن
أطر الخطط الوطنية الخمسية واستراتيجيات التنمية وبناء
درة الهيئات الحكومية والجامعات والمنظمات غير الحكومية
والمجتمع والقطاع الخاص .
- وتتضمن تدابير من أجل تحويل الأدوات الاقتصادية
الاقتصاد اليميني على المدى البعيد الى اقتصاد أخضر
كسياسات الترخيص والحوافز والأسعار وقيود الاستيراد
لية والغرامات والضرائب وضرائب المستخدم والإعانات الما
التي تعطي الأفضلية للاستخدام السليم للموارد ، وإدماج
كلفة التلوّث واستخدام الموارد الطبيعية ضمن الكلفة
الإجمالية للسلع والخدمات
وتتضمن الاستثمار في البنية الإجراءات المالية :
التحتية الخضراء والتكنولوجيا والابتكارات المحترمة
ة ، وتشجيع القطاع الخاص والمجتمعات المحلية لزيادة للبيئ
انخراطهم في هذا المجال بصورة تدريجية .
- وتتضمن إجراء دراسات وطنية لتحديد الأدوات المعرفية :
امكانيات وفرص الاقتصاد الأخضر المتوافرة لليمن وكذا
عوامل النجاح والتحديات أو المخاطر المرتبطة بسياسات
المعلومات وتطوير إدار ، إضافة الى الاقتصاد الأخضر

البيئية والبحث والرقابة . وتشجيع المؤسسات العامة
والجامعات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع للعب أدوار
فعالة في جمع وتحليل ونشر البيانات، وبناء الوعي لدى
المستهلك وتعزيز ثقافة أنماط الإنتاج والاستهلاك
المستدامة .

عزير الإطار المؤسسي للتنمية -رابع المستدامة

تقتضي التنمية المستدامة إيجاد أساليب جديدة لاتخاذ العامة. وتقتضي اعتماد نهج أكثر القرارات في مجال السياسة كمالا وشمولية لبحث المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لتحسين الإطار الذي تتخذ فيه القرارات، والبيئية يبرهن على ذلك. والاهتمام الذي يولييه جدول أعمال القرن ٢١ وتتفهم هذه التدابير تغيير الأطر المؤسسية والقانونية، المستدامة ووضع استراتيجيات وطنية متكاملة في مجال التنمية مات الداعمة لعملية، وبمء القدرات، وتحسين نظم المعملو.صنع القرارات.

المؤسسي للتنمية المستدامة في الإطارالتغيرات في اليمن

لقد شهدت الأطر المؤسسية المعنوية بالتنمية المستدامة في صورة عامة مراحل متوالية من إعادة الهيكلة اليمن ب والاستجابة للتغيرات في الإطار النظري حول الإدارة البيئية، ففي عام 1990 بعد فترة وجيزة من اعلان الوحدة اليمني، والذي حل محل هيئتين انشأت اليمن مجلس حماية البيئية، سابقتين للإدارة البيئية وجدتا في شطري اليمن سابقا ظل الوضع الجديد لليمن الموحدة وسعيانحو الارتقاء وفي تم إنشاء الهيئة العامة لحماية البيئية في البيئي،بالعمل عام 2005.

وعلى الرغم من كل تلك التطورات التي جسدت بمجملها تزايد الالتزام البيئي والاهتمام الرسمي بالنواحي البيئية في ارة البيئية، فإنه لا اليمن والسعي الدائب الى تحسين الإد تزال المؤسسات القائمة على الإدارة البيئية غير كافية لحد كبير، كما لا تزال الهوة قائمة فيما يخص قدرة هذه الأطر المؤسسية على تحقيق عملية التنمية المستدامة بشكل فعال. وهذا أمر أساسي يرجع الى الثقافة الحالية في الإدارة المؤسسية والأدوات المرتبطة بها، البيئية والترتبات والتي يغيب عنها التنسيق بين القطاعات المختلفة.

المؤسسي الحالي الإطارمكونات :

وزارة المياه والبيئية (1)

تم في عام 2004 إنشاء وزارة المياه والبيئية، وصدرت رار الجمهوري رقم 218 لعام اللائحة التنظيمية للوزارة بالق 2004 والتي حددت مهام وزارة المياه والبيئية في حماية البيئية وضم ان سلامتها وتوازنها وإعادة تأهيل الآليات المساعدة في الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتطوير ومراجعة القوانين واللوائح المتعلقة بالهيات والمؤسسات التابعة تعديلات. وتبعاً لذلك انضوت تحت إطار للوزارة وإقرار ال الوزارة كل من الهيئة العامة لحماية البيئية، والهيئة العامة للموارد المائية، والهيئة العامة لمياه الريف، والمؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي.

الهيئة العامة لحماية البيئة (2)

تم إنشاء الهيئة العامة لحماية البيئة في عام 2005 الذي حدد مهام الهيئة العامة لحماية البيئة بوصفها الجهاز الحكومي الرسمي المختص بالبيئة وحماية الموارد الطبيعية وحماية كل مكونات البيئة رئيسيه من التدمير والتلوث أو أي آثار سلبية. وللهيئة فروع من المحافظات وعدد سقطرى في عدن، حضرموت، الحديدة وجزيرة الأخرى .

لمواجهة القضايا البيئية المستجدة قامت الهيئة العامة لحماية البيئة بتأسيس عدد من الوحدات المتخصصة البعض منها استطاع تحقيق قفزات و البعض الأخر يعانى من صعوبات فنية وتقنية وبشرية .

➤ وأصحاب الاليات المعنية بالتنسيق مع الجهات الحكومية المصلحة الرئسيين

وجود ممثلين للوزارات والمؤسسات الحكومية في مجلس إدارة ويعبر المجلس ضمن الاليات التنسيقية الهيئة العامة لحماية .

➤ التحديات والقيود

هناك العديد من التحديات والقيود التي تحد من دور وفعالية الاطر المؤسسة القائمة في تحقيق التنمية المستدامة ، وأهمها الاتي:

1. تعدد الجهات المنفذة والتي تتطلب تنسيقاً متكاملاً . لتتحقق أداء فعال للسياسات والخطط والبرامج .
2. قطاعية ، مما يشكل ندرة البيانات الشاملة والمعطيات ال عائقاً كبيراً أمام عملية اتخاذ القرار والرقابة البيئية .
3. عدم وجود قضاء متخصص في البيئة والمياه وحقوق استخدامات الموارد الطبيعية
4. في والم تخصص قلة وشحة الموارد البشرية المؤهلة البيئية المختلطة . المجالات
5. طة البيئية قلة الموارد المالية المتاحة لتنفيذ الأنش المحلية .
6. ضعف الهيكل التنظيمي والمؤسسي للهيئة العامة لحماية البيئة .
7. ضعف مشاركة اصحاب المصلحة في اتخاذ القرار ومتابعة التنفيذ بسبب عدم وجود آليات مؤسسية واضحة لذلك .
8. ضعف البناء المؤسسي والتجهيزات والتدريب للجهات ذات العلاقة .
9. لادارة المستدامة للموارد ابأهمية الوعي محدودية . الطبيعية والحفاظ على الموارد الطبيعية .

اللازمة لتعزير الاطار المؤسسي للإصلاحات +

يعد التطوير المؤسسي أمراً حاسماً في صياغة وتنفيذ سياسات التنمية وبرامج التنمية المستدامة . وعلى الرغم من الجهد الذي بذلت في هذا المجال خلال السنوات الماضية في اليمن ، ما زالت هناك حاجة لاستكمال وتعزير البناء المؤسسي والهيكل التنظيمي للمؤسسات القائمة ، وتعزير قدراتها البشرية والمادية والمالية وبما يمكن هذه المؤسسات من أداء زير وعي ومشاركة المجتمع مع هامها على النحو الكامل وكذا تع إلى ابعاد حد ممكن . وفيما يلي الخطوط العريضة للإصلاحات المستهدفة في مجال تعزير الاطار المؤسسي للتنمية المستدامة في اليمن .

1) انشاء مجلس وطني او لجنة وطنية للتنمية المستدامة

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت من اجل إقامة هيكل سية فعالة من أجل التنمية المستدامة فقد ظلت التحسينات مؤس في الاطار والهيكل المؤسسية بشكل عام تتم ضمن نطاق الإدارة البيئية ، مع قدرة محدودة على التصدي الكامل لجمع ابعاد (التنمية المستدامة) البعد الاقتصادي ، البعد الاجتماعي ، قرار . مما يفرض البعد البيئي (في تطوير عملية صنع ال الحاجة الى ايجاد الاطار المؤسسي القادر على استيعاب هذه الم هام ، كما ان الاقتصاد الاخرى يمثل تحدياً جدياً امام الاطار المؤسسية القائمة . وقد توافقت اراء المشاركين في ورشة العمل الخاصة بالتقرير الوطني الحالي والتحضيرات او لجنة لى ضرورة تشكيل مجلس وطني والوطنية لمؤتمر ري و+20 ، ع للتنمية المستدامة للاضطلاع بـ هام الدمج الكامل لجمع ابعاد التنمية المستدامة في تطوير عملية صنع القرار وتعزير التكامل والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة على المستوى الوطني والمحلي والإقليمي والدولي .

2) بناء القدرات

- في مجالات لمؤسسية للوزارة والهيئة ،تعزير القدرات ا السياسيات والرصد البيئي ، والمعلومات البيئية ، وإعداد التقارير البيئية ، والتنمؤ والاستجابة للكوارث . . . الخ (البيئية) .
- تعزير القدرات البشرية للوزارة والهيئة وفروع الهيئة بالمحافظات من خلال رفد الهيئة العامة لحماية البيئة مؤهلة وإنشاء برامج تدريب فنية للوفاء باحتياجات بكوادر البيئية والتنمية المستدامة بالتعاون بين الحكومة و القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمي الداعمة في هذا المجال .
- استكمال بيانات السياسة بخصوص مبادئ الملوث يدفع ، وبيانات ، لحماية البيئة للنظم والتشريعات العامة ومعلومات الهيئة والحوافز لصغار المستثمرين ، والتاريخي لجهات التفتيش وإعداد برنامج لتسعير الموارد البيئية لعكس قيمتها الحقيقية للمجتمع وتقدير تكلفة التدوير البيئي .
- اعداد خطط لأنشطة المشاريع والبرامج التي تنفذها الهيئة لبيئية فيما يتعلق بالمجالات المناطة بها العامة لحماية ا

- طبقاً لـ قانون حماية البيئة جنباً الى جنب مع تفصيل دور الهيئة فيما يتعلق بالإشراف على تنفيذ البرامج والأنشطة البيئية التي تنفذها مختلف الجهات المعنية بالدولة .
- عمل الدراسات اللازمة لتقييم الوضع الراهن وتحليل نية المنتهجة وعمل التوصيات اللازمة في السياسات الوط
 - القطاعات الإنتاجية وغيرها .
 - تقوية القدرة الوطنية والمحلية لجمع وتحليل واستخدام المعلومات متعددة القطاعات ، وتحسين الجودة الكلية (الصحة والموثوقية والتغطية والدورية) في الحصول على المعلومات ولمن اقشة تطوير وتنفيذ تنظيم من تديات لنشر
 - السياسة ، ورفع مستوى الوعي بقضايا التنمية المستدامة .
 - تعزيز دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي كجهة از تخطيطي وتنسيقي مع الوزارات والجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية من جهة ، ومع الجهات الاقليمية والدولية
 - رى .الممولة من جهة اخ

3) تحديت التشريع البيئي

على الرغم من صدور العديدي من التشريعات ، إلا أنه لازالت هناك حاجة لمراجعتها وتعديدها ، وسن تشريعات جديدة . كما لا تزال هناك ثغرات في المعايير والمقاييس والمواصفات ، وعدم كفاية في عمليات الرصد والمتابعة ، مما يستدعي المبادرة هذه الثغرات ، وتفصيل آليات كفوءة للتنفيذ الإلزامي إلى سد والجبري للتشريعات .

4) تعزيز دور المجموعات الرئيسية

- : لضم ان سلطة محلية قادرة على الإدارة المحلية
تنفيذ المهام البيئية ينبغي تفويض السلطات المركزية للمكاتب والفروع في السلطة المحلية القيام بالمهام من اداء دورها في المجالات البيئية التي تمكنها بالتعاون مع فروع الهيئة العامة لحماية البيئة .
- يتوقع أن تلعب المحاكم النظام القضائي البيئي :
دوراً أكثر فاعلية حالما يتم تبني القانون الجديد لحماية البيئة الذي استحدث (النيابة البيئية) وأدرج جـلـ القضائي البيئية ضمن القضاء المستع
- ايجاد إطار عمل مؤسسي ملئ من منظمات المجتمع المدني :
لمنظمات المجتمع المدني والية شراكة فاعلة بينها وبين الجهات الحكومية ، وضم ان مشاركتها في وضع وتنفيذ الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للبيئة . والانخراط في مبادرات مشتركة للتوعية البيئية
- شجيع القطاع الخاص لالتساب شهادة القطاع الخاص :
أيزو 14001 وشهادات تصديق بيئية أخرى ، من اجل تحسين التنافسية للشركات اليمنية والاقتصاد الوطني ككل .
- : توفير حوار متزايد وتعاون الجامعات ومراكز البحث
بين الجامعات ومراكز البحث وبين الجهات الحكومية وتحسين المعرفة وتبادل فيما يختص بالقضايا البيئية ، و

المعلومات من أجل تطوير أفضل للسياسة والبرامج التي تخدم البيئية .

- دعم آلية تنسيق مشترك للجهات قطاع التجارة :
المعنية بقضايا البيئية والتجارة والممثلة في اللجنة الوطنية للبيئية والتجارة ، وتفعيل المواضيع ذات المعنية المتداخلة بين البيئية والتجارة في الج و إدراجها ضمن خطط العمل لتلك القطاعات .
- العمل على دمج الاعترافات البيئية في قطاع التعليم :
كل مستويات المنهج المدرسي والجامعي وتحقيق ارتباط برامج التعليم الجامعي باحتياجات المجتمع ، والربط بين العلم والتكنولوجيا ، وتعزيز مفاهيم التنمية في كل البرامج التعليمية وإنشاء آليات المستدأ للحمائية البيئية بين الأطفال الصغار .
- استخدام الإعلام وبخاصة الراديو وقطاع الاعلام :
والتلفاز لنشر الوعي العام وتوظيف تكنولوجيات اتصال حديثة للوصول الفعال إلى الجمهور ، وإنشاء نظام ين للمعلومات البيئية لتعزيز قدرات الموظفين الاعلاميين المهتمين بالبيئية .

إطار العمل والمتابعة - خامسا

اليمين لتحقيق أمام الأولويات الرئيسية أ) التنمية المستدامة

أن احراز التقدم المنشود في تحقيق التنمية المستدامة في اليمين يتطلب تحديدمجالات ذات الأولوية القطاعية وعبر القطاعية ، والتي تستجيب للتحديات القائمة والأهداف والتدابير التي الأولويات والخطط المرجوة ، وفيما يلي : الأولويات المتكاملات تعمل اليمين على اتخاذها في كل مجال من

المياه 1)

1- إدارة الموارد المائية

الإدارة تركز الاستراتيجيات الوطنية للمياه في مجال المتكاملة للموارد المائية على توحيد الإدارة المشتركة الحكومة للأحواض مع المجتمعات المحلية . وتضع على عاتق ت ، مسئوليات خلق وتمكين الإطار المؤسسي ، وتقديم المعلومات ورفع الوعي ، وخلق رؤية إدارة مائية ، وتقديم بنية تحتية عامة متعلقة بالمياه ، وحماية حقوق المياه ، وتنفيذ قانون المياه ، وخلق بيئة اقتصادية كلية ملائمة .

2- إدارة مياه الشرب والصرف الصحي

العمل على والاستمرار والتعمق في برنامج الإصلاح بعد التشريعات والرقابة ، ودعم مهام السياسة ، تقويمه ، وتطوير وتحقيق الاستدامة المالية لمشاريع المياه والصرف الصحي في الاهتمام الكافي لذوي الدخل المحدود من وإبلاء الريف ، السكان ، وتشجيع استثمار القطاع الخاص والشراكة الحكومية

يز الأهلوية ، ومواصله بناء القدرة وتحسين الأداء ، وتعزز مشاركة المجتمع ، وتأمين موارد مياه إضافية للمدن ، وصياغة مياه البحر والمياه الجوفية المالحه . لتحليه سياسة

3- إدارة مياه الري

يستلزم تطوير الري تعزيز كفاءة استخدام المياه على مستوى المزارع . وكذلك تحفيز مشاركة المستخدم في إدارة وصيانة وتطوير الري إعادة تأهيل وتجدد نظام الري . يتضمن إطا لبنى المائوية ، واستخدام الأنابيب ، واستخدام الضخ الجماعي من نقطة واحدة ، وتسوية الأرض باستخدام التقنيات الحديثة . وتتضمن الأعمال الأخرى إعادة تصميم نظم الري الميداني . ومن المهم في هذا الصدد دراسة تشكيل جمعيات والتي تعكس الرؤية الجديدة لعملية إدارة لمستخدمي المياه . توزيع المياه .

2) استعادة الاستقرار السياسي والأمني

ستعمل حكومة الوفاق الوطني خلال الفترة المحددة لها في ، على توظيف كافة الآلية التنفيذية للمبادرة الخلقية إمكاناتها ، وحشد كافة الجهود الوطنية من أجل استعادة السياسي والأمني ، والانتقال السلمي والآمن الاستقرار لعبور اليمن إلى مرحلة جديدة ، المناخل للسلطة ، وتهيئة يتحقق فيها التغيير الذي ينشده اليمنيون وفي المقدمة منهم الشباب . كما ستحرص الحكومة على العمل مع المجتمع الدولي صورها في مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة في جميع وأشكالها .

والديمقراطية والحكم الرشيد الإنسان احترام حقوق (3)

- إصلاح أساليب الحكم ، والذي يشمل في جملة أمور تحسين تحديده الأهداف وتأمين توزيع عادل للثروة والخدمات .
- إعلاء وتجسيد قيم ومعايير الحكم الرشيد ، في إطار نهج المجدسة لهذه متكامل من المبادئ والإجراءات والممارسات القيم والمعايير على مستوى قيادة وإدارة مؤسسات الدولة ، وجهازها الإداري والتنفيذي ، وعلى مستوى علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع ، وبالمؤسسات الإقليميه والدولية .
- تحسين البناء المؤسساتي والتشريعي لبناء منظومة النزاهة زية والمحلية عبر الوطنية في كافة سلطات الدولة المركز تعزز وتفعل منظومة مكافحة الفساد وتجسيد مبادئ الشفافية والمساءلة ، وتكافؤ الفرص ، والأخذ بمعايير الكفاءة ، وإعمال الدور الرقابي الرسمي والشعبي الفاعل ، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب على الأداء
- الخاصة الاحتياجات وأصحاب والشباب المرأة مشاركة دعم وأصحاب المدني المجتمع ومنظمات القطاع الخاص ومؤسسات القرار . وصنع التنمية عمليات في المصالح
- المستدامة للتنمية بيانات وقواعد معلومات شبكات وبناء دعم وطني نظام وإنشاء القرار اتخاذ عملية دعم منها الهدف . المستدامة التنمية لمعلومات

4) الأمن الغذائي

تخفيض حالة إلى الوطنية للأمن الغذائي تيجية الإستراته دف
الغذائي بنسبة الثلث بحلول عام 2015 ، وتحقيق الأمن انعدام
مستوى امن غذائي متوسط بحلول العام 2020 ، ليصبح 90 في
المائة من الناس يتمتعون بالأمن الغذائي ، وتخفيض سوء
لى بواقع نقطة مئوية كل عام عالأطفالالتغذية الحاد بين
ال أقل .

5) التعلیم

برنامج المسار السريعي لليمن تحدي السياسات أطارتم في
أهداف لتحقيق الهدف الثاني من الأولوية والتدخلات ذات
وتشمل : توفير الأبنية المدرسية ، والتجهيزات الألفية
والخدمات لاستيعاب جميع التلاميذ ، ووضع سياسة نشطة لحفز
وضع سياسية خاصة لتوفير التعلیم إلى التحاق الفتيات ، و
المناطق الريفية النائية ، وتطوير نظام محفزات متكامل
للأسر لإبقاء أولادهم في المدارس ، وتطوير المناخ المدرسي
الجاذب بالنسبة للتلاميذ والأهل ، وتطوير مواد التعلیم
والأساليب بحيث تكون أكثر فائدة في الحياة اليومية ،
ات وطنية لخفض أمية الكبار ، نساء ورجالاً ، وتنظيم حمل
تصميم برامج وحملات وطنية لخفض أمية الشباب ، من غير
الملتحقين أو المتسربين باكراً من النظام التعلیمی ، وإزالة
المضامين التمييزية ضد المرأة من المناهج ، مراجعة المناهج
لجعلها اقرب إلى الحياة واحتياجات الأفراد .

6) المساواة بين الرجال والنساء وتمكين المرأة تعزیز

تحقيق المساواة بين الذكور والإناث في التعلیم الابتدائي
والأساسي ، وتقليل الفجوة بين الجنسين في مراحل التعلیم
الأخرى بنسبة 25 بالمائة ، وتمكين المرأة اقتصادياً من خلال
مساهمة زيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي ، وزيادة نسب
المرأة في المجالس التمثيلية على المستوى الوطني والمحلي ،
وتطوير الإطار التشريعي المساعد على تمكين المرأة ، والعمل
على تغيير الصورة النمطية للمرأة والرجل في المجتمع ،
ومعالجة مسألة الزواج المبكر .

7) توفير فرص العمل وخاصة للشباب

الشباب مما يتطلب العمل أوساطي استفحال البطالة وخاصة
من أجل توفير الفرص الاقتصادية للشباب التي تمكنهم من
التمتع بالمستوى المعيشي اللائق ، وتنفيذ إستراتيجية
التشغيل للحد من البطالة في أوساط الشباب وزيادة الاستثمار
وتحفيز الإنتاج وخلق فرص عمل للشباب . كما تعتمد الحكومة
من إيرادات النفط لصالح تشغيل الشباب يتم توظيفه تخصصياً جزء
من خلال صناديق التنمية الاجتماعية وم شروع الأشغال العامة .
وفي ذات الوقت ينبغي تبني تحفيز البنوك ومؤسسات التمويل الخاصة
تقديم تمويلات لمشاريع صغرية بضم ان الحكومة وعن طريق
تزم الحكومة التي تعال أخرى "القرض الحسن" . ومن التدابير
اتخاذها في هذا السياق حشد الجهود الإقليميه والدولية
لتأهيل وتنمية قدرات الشباب لدمجهم في أسواق العمل .
إحلال العمالة اليمانية المتخصصة محل العمالة الأجنبية .

8) الاستثمار في البنية التحتية الخضراء

لم وجود الطلب المتزايد على خدمات البنية التحتية يفوق أن استثمارات ضخمة في اليمنها في اليمن ، مما يفرض الحاجة السنوات القادمة للحد من العجز القائم في هذا الجانب. وثمة يتعلق بمواجهة عدم التوازن في تقديم وتوفير البنية التحتية الأساسية بين المناطق الحضرية والريفية ، بالإضافة إلى أن أقاليم البلاد ومحافظاتها التفاوتات الواضحة والكبيرة ب في نسب التغطية بالبنية الأساسية للمياه والصرف الصحي ، والكهرباء ، والطرق ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والتي يعتبر توفير مستوى معقول منها مسألة هامة بالنسبة لليمن ، ليس فقط لارتباطها بالتخفيف من الفقر الذي يعد بالأساس ، ولكن أيضا لجعل المناطق الريفية ظاهرة ريفية أمكن جذب للعيش والسكن ، وبالتالي تخفيف وطأة الهجرة من الريف إلى الحضر. إضافة إلى ذلك فإن جغرافيا التجمعات السكانية في اليمن تجعل من الحصول على خدمات البنية الأساسية أمرا مكلفا وبالغ الصعوبة .

9) الطاقة

لرئيسي لتنمية الطاقة في اليمن في تحقيق يتمثل الهدف التكاملي اللائق بين الطاقة والبيئة مع وضع أنظمة بيئية متطورة ، وفي هذا السياق ينبغي تركيز سياسات الطاقة على إنتاج واستخدام الوقود النظيف وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات ، ووضع إستراتيجيات للاستفادة الاقتصادية من الغاز ، والتوسع في توليد الكهرباء من الغاز وتنظيمه كمشروع استثماري للقطاع الخاص ، وتنويع مصادر الطاقة وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، وتنفيذ إستراتيجيات الطاقة في المناطق الريفية .

10) إدارة المناطق الحضرية

رية هو ضمان تحقيق لتنمية المناطق الحضرية الأساسية الهدف أن نمو مستدام في المدن الرئيسية والثانوية والمناطق المحيطة بها بما يتواءم مع معايير التنمية ويقتضي ذلك إعداد إستراتيجيات وطنية لتطوير المدن وتبني التخطيط والإدارة البيئية كنظام للتخطيط الحضري وإدارة البيئية ، والحفاظ شهرة بالموثوق الثقافي الطبيعي ، على أكثر المدن والأماكن وتحسين ظروف التجمعات السكانية العشوائية ، وتوفير خدمات نقل وشبكات اتصالات تتسم بالكفاءة ، ومباني صديقة للبيئة ، وتحسين نوعية المياه والهواء ، وخفض النفايات ، وتحسين التأهب والاستجابة للكوارث وزيادة مرونة التكيف مع المناخ .

11) بيئة البحرية والساحلية

إن هناك حاجة ملحة للتطوير المستدام لهذا القطاع الاقتصادي الهام من خلال الحفاظ على والاستخدام المستدام للموارد البحرية والسمكية ، عبر التطوير والتنفيذ الحازم للسياسة والتشريعات وأدوات الإدارة التي تضمن أن مستوى الحصاد من يتم الحفاظ عليها ضمن الحدود الحيوية. الموارد الحيوية والأمثلة هي تطوير خطط إدارة المناطق الساحلية ، وإنشاء وإعداد برامج إدارة سمكية وتنفيذها ، بحرية ، مناطق محمية وحظر التخلص من المشروع ، والسيطرة على الاصطياد غير

المخلفات على طول المناطق الساحلية أو داخل المياه
تنظيم السياحة البيئية و السياحة الغوص. والبحرية،

إدارة مخاطر الكوارث الطبيعـية (12)

الهدف الاستراتيجي لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعـية يتمثل أن
في تخفيض التكلفة والخسائر في الأرواح والممتلكات
الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمع ، وتعزز
لكوارث في مختلف التزام بالتخفيض الشامل لمخاطر
القطاعات . وتتمثل التدابير والإجراءات اللازمة لذلك في
وضع خطة وطنية لإدارة مخاطر الكوارث ، وضمن توفير الموارد
المالية المناسبة ، وإنشاء كيان مؤسسي فعال لإدارة المخاطر
وتحفيز التعاون بين كافة القطاعات في مواجهة الكوارث
بناء قدرات المجتمعات على التأقلم مع الطبيعـية والبيئية ، و
مخاطر الكوارث ، وتطوير البيئات والمعلومات عن مخاطر
الكوارث وتحسين نظم التنبؤ والإنذار المبكر، وتعزز قدرة
السلطة المحلية لتوحيد خطط عملها مع خطط التنمية
الإستراتيجية ، وزيادة التنسيق بين المستويات الوطنية
لدولية للاستجابة القوية لحالات الطوارئ والإقليمي وال
البيئية .

تغير المناخ (13)

على الرغم من الخطوات التي اتخذت حتى الآن ، إلا أن الإطار
القانوني والمؤسسي القائم للتعامل مع تغييرات المناخ غير
كاف لتسهيل تنفيذ استجابة شاملة ومكاملة لتغير المناخ
وهناك . داف التنمية القطاعية وضمن التعاون في تحقيق أه
حاجة لإدماج تغير المناخ في جميع مستويات الحكومة وأصحاب
المصلحة لتجنب الفجوات بين السياسات وخطط العمل المحلية
وأطر السياسات الوطنية وتشجيع التآزر بين الجهات المعنية
المختلفة . ويتعين الاهتمام بتبني وتنفيذ جملة من التدابير
التي تشمل : الضرور

- توسيع وتعزز آلية مشتركة لجمع البيانات المناخية
وإدارتها من قبل الجهات ذات الصلة ، بما في ذلك زيادة
الوعي العام
- قيام الوزارات والهيئات القطاعية بدمج الاعتبارات
المناخية وغيرها من المخاطر في السياسات والاستراتيجيات
والخطط القطاعية وعبر القطاعات .
- بناء القدرات في مجال تطوير إستراتيجية وبرنامج عمل
وطني للمناخ وتحديد التدخلات المحتملة للإعداد والتنفيذ
- تعزيز قدرة الهيئة العامة لحماية البيئة والأمانة
الفنية للاتفاقية الدولية للتغيرات المناخية من أجل
إعداد وتنسيق تنفيذ برنامج التأقلم مع التغيرات
والثانية للبرنامج الأولى ، في إطار المرحلة المنا
، وتقديم الإرشادات التكنولوجية .

الغابات والتنوع البيولوجي (14)

تهدف إستراتيجية التنوع الحيوي في اليمن إلى تحقيق نوعية
حياة أفضل للسكان عبر الحفاظ والاستخدام المستدام للموارد
افق مع حدود قدرة الحيوية وموازنة استهلاك الموارد بالتو

التحمل للطبيعة وسلامة البيئة والسكان. وتتمثل التدابير
هذا الهدف ما يلي: أطارالمستهدفة في

- تطوير شبكة للمناطق المحمية مدعمة بآليات إدارة فعالة
منسقة، وخطط مموله بصورة كافية ونظام معلومات متطور.
- الخطة الوطنية للتنوع الحيوي إدماج العمل على
ع الحيوي في خطط التطوير القطاعي إستراتيجية التنوع
تطوير تشريعات وسياسات تحظر الصيد وقنص الحياة البرية
- فرض تقييد الأثر البيئي وتوسيع البرامج عن الأراضي
الحراجية والغابات ومكافحة والحد من التصحر.
- تمكين المجتمعات المحلية بتسهيل مشاركتهم في التخطيط
لموارد الطبيعية ومنحهم الوصول الآمن للموارد والإدارة
الحيوية.
- توفير التمويل الكافي والدعم الفني للبرامج البيئية
المجتمعية وتعزيز الوعي البيئي بالتنوع الحيوي والسلامة
الإحائية.
- تخفيف التأثيرات العكسية للبنى التحتية والصناعة على
ر تقديم المواطنين والموائل والأنظمة البيئية عبر
التكامل ولوجيا البيئية.

□□□□□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□□□□ :

وتوحيد الجهود للمحافظة على التنوع الحيوي من خلال البرامج
المشتركة وتبادل الخبرات والمعلومات واستخدام نظم معلومات
والاستشعار عن بعد، وتوحيد السياسات (GIS) الجغرافية)
ع إقامة محميات طبيعية والمعايير البيئية الإقليمية وتشجيع
حدودية وتشجيع السياحة البيئية.

15) تدهور الأراضي والتصحر

لقد عمدت الجمهورية اليمنية إلى اتخاذ جملة من التدابير
لحد من تدهور الأراضي والتصحر منها إعداد الخطة الوطنية
للتصحر لتحقيق تلك الأهداف، إلا أن المتطلبات كبيره وتفوق
ت المتاحة. ويجب أن تحقق اليمن هدفين رئيسيين في الإمكانية
هذا المجال (: 1) منع و/أو التقليل من تعرية الأرض و
إعادة تأهيل الأرض المتعرية جزئياً واستصلاح الأرض
الصحراوية، 2) الإدارة البيئية السليمة للأرض للتطوير
أرض الزراعي والريفي ولحماية التنوع الحيوي ولإستخدام
بصورة مستدامة. كما إن حماية الملكية، وتحديد المناطق
والمواطن المحمية، وحقوق المجتمعات المحلية هو جزء ضروري
من عملية الوصول إلى استخدامات مستدامة للأراضي.

16) الجبال

تمثل الجبال قسماً كبيراً من مساحة اليمن، وهي مصدر مهم
لمنتجات الزراعة. إن الإدارة للمياه والمعادن والغابات و
السليمة بيئياً لموارد الجبال هي مسألة حاسمة للاستدامة
البيئية لكل. وهناك حاجة للخدمات المستدامة للمواطنين في
هذه المناطق لدعم سبل عيشهم وتقديم حوافز لسكان تلك
المناطق للحفاظ على الموارد الطبيعية وخلق ونشر المعلومات
لعيش المستدامة بما فيها الإنتاج الزراعي حول سبل
المستدام وتربية النحل والثروة الحيوانية في المناطق
الجبلية.

17) الاستهلاك والإنتاج المستدام

تتمثل مجالات العمل ذات الأولوية في هذا المحور في السعي لتحقيق أهداف التخفيف من حدة الفقر باستخدام السلع كموارد طبيعية وطاقات أقل وخصوصاً والخدمات التي تستهلك المياه ، والطاقات من أجل التنمية المستدامة ، وإدارة الموارد المائية ، وإدارة النفايات والتنمية الريفية والقضاء على الفقر والتعليق وأنماط الحياة المستدامة العمل على خفض الإطار والسياسة المستدامة . ويندرج في هذا القات بالنظر لما للقات من تأثيرات سلبية إنتاج واستهلاك على البيئة والموارد المائية خاصة (تستهلك زراعة القات ثلث المياه الجوفية المستخرجة) وتشمل التدابير المقترحة : فرض المستخدمة في إنتاجه ، اقترح والمدخلان ضرائب على الإنتاج رفع سعر زراعات بديلة منتجة ، فرض ضريبة على الاستهلاك والقات ، تنظيم عملية البيع وأوقات الاستهلاك من خلال إجراءات تشريعية وإدارية ، التوعية على مخاطر استهلاك القات الصحية والاجتماعية ، وعلى البيئة .

تسريع وقياس التقدم المحرز (ب)

الاستراتيجيات الوطنية تسريع التقدم المحرز يتطلب ترجمة أن خطط عمل تفصيلية توضح مكونات البرامج إلى القطاعات والأنشطة والإطار الزمني للتنفيذ ، والموارد ، والميزانية المخصصة ، والنتائج المتوقعة ، ومؤشرات المتابعة ، والمؤسسات المسؤولة ، وذلك باستخدام أسلوب بسيط واضح لقيام بعملية ربط لتوضيح للجهات المنفذة ، علاوة على الصلة بين متطلبات القدرات والأولويات والخطط والبرامج الواردة في الاستراتيجيات والخطط التنموية الوطنية ، وخطة العمل الوطنية للبيئة وخطط العمل القطاعية بصفة عامة .

آلية المتابعة الدورية والإبلاغ عن التقدم المحرز نحو 1)

تحقيق الأهداف

المتابعة وتقويم التقدم المحرز يعد عنصراً أساسياً لضمان إنجاح الأطر تسريع التقدم وفعالية التنفيذ ، وسيتعين على المؤسسات المعنية برسم سياسات التنمية المستدامة في اليمن تركيز الجهود في إنشاء آليات المتابعة والتقويم الضرورية ذات الدورية والاستفادة من الأدوات اللازمة ، وإجراء المراجعات ، لضمان استمرارية المتابعة والتقويم ، كما سيتعين قيام بقية الشركاء المنفذين في مختلف القطاعات بتقديم تقارير دورية عن سير العمل والإنجازات والنتائج التي تحققت في قطاعاتهم والتحديات التي تقف عقبة أثناء التنفيذ وتقويم ، وتحليل مشاركة المعنيين ، الأداء مع مقارنته بالمؤشرات ومستوى أداء الميزانية إلي جانب مدى الاستفادة بالموارد المتاحة من مختلف المصادر الوطنية والخارجية .

وسائل التنفيذ ومجالات الدعم الدولي المطلوب 2)

ستعمل اليمن على مواجهة تحديات التمويل من : التمويل 1-

خلال ما يلي :

- والتشريعية لخلق مناخ من الثقة المؤسساتية الإصلاحات تعزز لدى الجهات المانحة والمستثمرين المحليين والأجانب .
- العمل على تعبئة الموارد الداخلية بالشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتمويل برامج التنمية .

- خلاقة لتمويل التنمية المستدامة من خلال آليات تطوير إدارة الموارد الطبيعية الاقتصادية للأدوات والاستثمارات الخضراء ولإسليم مجال مكافحة التلوث وتدوير المخلفات وإدارة المحميات بأسلوب التمويل الذاتي بقدر الإمكان .
- كون اليمين من البلدان الفقيرة والأقل نمواً وبحكم المديونية التي ترهق كاهل البلاد فإنه لابد من تعاون الدول المانحة مع الجهود المحلية لوضع الهيئات الدولية معالجة شاملة لمشكلة الديون والوفاء بالتزامات تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية بالمستويات المتفق عليها دولياً لتمويل المشروعات التي تحقق التنمية المستدامة بالإضافة إلى التعاون الإقليمي والدولي في استثمار بيئية المتاحة والذي يضمن ديمومتها للموارد الطبيعية واستمراريتها ويحقق تنمية مستدامة وبيئة سليمة آمنة .
- العمل على إنشاء صندوق دولي خاص باليمن ، تكون مهمته تمويل المشاريع ذات الأولوية بالنسبة للتنمية القطاعية على مستوى المحافظات .

2- العلوم والتكنولوجيا

ويعد اقتصادها وإحداث تحسينات كبيرة يتوقف نجاح اليمن في تنويع الصناعة والحد من التلوث على تنمية القدرات اللازمة في العلوم والتكنولوجيا، وتتوفر لليمن بعض الأسس وأولويات البحث العلمي والتطوير والتي تنتشر في بعض الجامعات ومراكز، وتتفاوت نشاطاتها من حيث الحجم الأبحاث اليمنية قص التمويل والفاعلية مع غياب التنسيق فيما بينها ونظرة وطنية إستراتيجية مما يتطلب وضع وتنفيذ والتجهيزات اللازمة للعلوم والتكنولوجيا تتناسب مع أهدافها على المدى الطويل وإنشاء كيان مؤسسي يقوم بالتنسيق والتعاون مع الجهات جهزة البحث العلمي القائمة ووضع المعالجات الحكومية وأولويات للمعوقات القائمة في هذا الجانب ، وتحسين التعليم والاستثمارات في البحث والتطوير ، وتعزيز العلوم والتكنولوجيا . كما يتطلب ذلك دعم الدول المانحة للعمل على التكنولوجيات الحديثة الصديقة للبيئة إدخال

3- بناء القدرات

- قدرات الكوادر الوطنية في مجال إدارة الموارد بناءً على الطبيعة ومجالات التخطيط والرقابة والعلوم وإدارة البيئية وتقويم الأثر البيئي للمشاريع على المستوى الوطني .
- تطوير التعاون والتنسيق في الإطار الإقليمي والدولي في مجال بناء القدرات .
- تنمية للمعطيات البيئية والموارد بناءً على قاعدة علوم وطبيعية والتنوع الحيوي .

4- التجارة

يمثل استمرار الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية والاندماج في الاقتصاد الإقليمي والعالمي أحد الخيارات الإستراتيجية التي تتبناها اليمن . وستعمل الحكومة من أجل ذلك وفق المسارات التالية :

- عزیز التکامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج
تمثل الشريك التجاري الأول أصبحت التي العربية، الخليج
لليمن والعمل على توجیه المساعدات المقدمة من دول
المجلس والصناديق الإقليمية نحو تأهيل اليمن للانضمام
إلى هذا المجتمع.
- التجارة استكمال متطلبات انضمام اليمن إلى منظمة
العالمية وفق برنامج زمني محدد وبما لا يتعارض مع
المصلحة الوطنية.
 - إعادة ترتيب أوضاع الصناعة المحلية واستكمال بنيتها
الاحتية، والتركيز على الارتقاء بجودة ومواصفات السلع
الوطنية.
 - تقديم الدعم اللازم لبناء إلى دعوة الدول المتقدمة
الالتزامات الدولية أطراف قدرات اليمن التجارية
المقموعة في هذا المجال.